ما بعد الدولة: كيف أعادت الحرب تشكيل الاقتصاد والسلطة في سوريا

د. علي مطيع عيسى

مقدمة الدراسة

شهدت سوريا خلال العقد الأخير إحدى أعقد حالات التفتت السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط المعاصر، حيث أدى انهيار بنية الدولة المركزية إلى نشوء مراكز حكم متوازية يديرها خليط من الفواعل المحلية، بعضها تقليدي مندمج في الدولة كالأجهزة الإدارية السابقة، وبعضها جديد تشكل تحت وطأة النزاع وضمن فراغ السلطة الذي خلفه تراجع قدرة الدولة على إدارة الإقليم هذا التشظي، الذي وطّد ظاهرة «الحكم غير الدولاني» في البلاد، أوجد بيئة سياسية واقتصادية هجينة بات فيها السكان موزعين بين سلطات متعددة تملك مستويات متفاوتة من الشرعية والقوة والموارد، ويخضعون في الوقت نفسه لشبكات اقتصادية معقدة تتجاوز ما اعتاده الباحثون في اقتصاديات النزاع.

ضمن هذا المشهد، برزت هيئة تحرير الشام (HTS) بوصفها المثال الأكثر تعبيراً عن ظاهرة التحول من فاعل عسكري إلى بنية سلطوية متكاملة نسبياً. فمنذ الإعلان عنها في عام 2017 إثر اندماج عدد من الفصائل المسلحة، اتجهت الهيئة إلى بناء نموذج حكم محلي في محافظتَي إدلب وأجزاء من ريف حلب الغربي، قائمٍ على مزيج من الضبط الأمني والإدارة المدنية المنظمة، ما يجعلها اليوم حالة مركزية لتحليل علاقة الاقتصاد السياسي بالحوكمة غير الرسمية في سياق الحروب الممتدة[1]. وقد اكتسبت هذه الحالة خصوصيتها من ثلاثة عناصر رئيسية:

1. الاستقرار النسبي لحدود سيطرة الهيئة مقارنة بغيرها من الفواعل،
2. تطور جهاز إداري ومدني موازٍ عبر "الحكومة السورية للإنقاذ"،
3. التموضع الجيوسياسي الحساس لشمال–غرب سوريا كمنطقة تماس بين النفوذ التركي والروسي والنظام السوري، وممر رئيسي للتبادل التجاري والإنساني.

[1]. ACLED. (2023). Actor profile: Hayat Tahrir al-Sham. https://acleddata.com/2023/07/26/actor-profile-hayat-tahrir-al-sham-hts /

تُظهر الأدبيات أن سيطرة هيئة تحرير الشام لم تكن مقتصرة على القوة العسكرية، بل تحوّلت إلى شكل من «بناء الدولة خلال الحرب» (making during conflict–etats)، حيث تتشكل مؤسسات إدارية وتُوضع قواعد تنظيمية للأسواق والضرائب والخدمات، بما يعكس انتقالاً من منطق الفصائلية المسلحة إلى منطق الحوكمة الهيكلية[2] . الأمر الذي دفع عدداً من المؤسسات البحثية إلى وصف هذه التجربة بأنها «نموذج حكم موازٍ» يتجاوز الطابع المؤقت للفصائل المسلحة، ويتجه نحو شكل من أشكال الإدارة المستقرة المعتمدة على نظم وإجراءات مكتوبة، ودوائر خدمات، وبرامج اقتصادية، وأجهزة أمنية وشبكات رقابة[3].

وإذا كان تاريخ النزاعات يشير إلى أن الفاعلين المسلحين غالباً ما يستغلون موارد الحرب لأغراض التمويل والهيمنة، فإن نموذج HTS يبدو أكثر تعقيداً؛ إذ لا يقتصر على اقتصاد الحرب بمعناه الضيق — القائم على التهريب والجبايات — بل يدمج بين اقتصاد الحرب واقتصاد الإدارة واقتصاد السوق الجزئي في وقت واحد. فالهيئة تدير المعابر الحدودية مثل باب الهوى، وتفرض ضرائب على حركة التجارة، وتشرف على قطاع الزراعة عبر مؤسسات متخصصة، وتؤثر في أسعار الوقود عبر شركات شبه حكومية، وتشارك في تنظيم قطاع الخدمات والاتصالات، ما يمنحها قدرة مزدوجة على التحكم بالموارد وتوجيهها[4]. هذه السيطرة الواسعة تعزز قدرتها على الاستمرار والاستقرار، لكنها تطرح كذلك أسئلة حول تأثير هذا النموذج على المجتمع، والاقتصاد المحلي، والعدالة الاجتماعية، وطبيعة العلاقة بين السلطة والسكان.

ولأن شمال–غرب سوريا يضم أكثر من أربعة ملايين نسمة، نصفهم تقريباً من النازحين داخلياً، فإن العلاقة بين السكان والسلطة في هذه المنطقة لا تُفهم فقط عبر عدسة القوة، بل عبر عدسة «الضرورة». ففي غياب الدولة المركزية، تعتمد مجتمعات واسعة على مؤسسات الهيئة والسلطة المدنية التابعة لها للحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم، والقضاء، والمياه، والطرق، وحتى تنظيم الأسواق. وتشير تقارير حقوقية إلى أن هذه العلاقة مشوبة بالتوتر، فهي من جهة تعكس حاجة الناس إلى الاستقرار والخدمات، ومن جهة أخرى تُظهر حدود الحريات العامة، وعمليات الضبط الأمني المشددة، ومحاولات التحكم بالحياة السياسية والمدنية. وهذا التوتر بين «الشرعية الخدمية» و«الضبط الأمني» يمثل أحد أهم محاور التحليل في أي دراسة عن نموذج الحوكمة في إدلب.

---

2. Chatham House. (2024). Fragmented governance and economic survival in Syria. https://www.chathamhouse.org

3. Middle East Institute. (2021). The economics of Hayat Tahrir al-Sham. https://www.mei.edu/publications/economics-hayat-tahrir-al-sham

ولا يمكن فهم تجربة هيئة تحرير الشام خارج سياق التفاعل الجيوسياسي الإقليمي، فوجودها مرتبط بحد كبير بتموضع تركيا في المشهد السوري، وبتوازنات القوى المحلية والدولية. فالتفاهمات التركية–الروسية منذ 2018 أعادت رسم حدود النفوذ في شمال–غرب سوريا، وجعلت إدلب منطقة شبه مستقرة مقارنة بمناطق القتال الأخرى. وقد استفادت الهيئة من هذا الواقع لتوسيع مؤسساتها وترسيخ هياكل اقتصادية ثابتة. كما أسهمت الترتيبات العملياتية لتدفق المساعدات الإنسانية عبر الحدود في تعزيز مكانة مؤسسات الهيئة باعتبارها وسيطاً تنظيمياً بين المجتمع والمنظمات الإنسانية، وهو ما منحها فعلياً دوراً اقتصادياً–اجتماعياً في إدارة الموارد وتوزيعها[5]. بهذه الطريقة تداخل الإنساني بالسياسي وأصبح الاقتصاد الإنساني جزءاً من الموارد التي تُدار ضمن بنية الحكم المحلي.

من جهة أخرى، تبرز خصوصية الاقتصاد المحلي في شمال–غرب سوريا، حيث تتكامل ثلاثة أنماط اقتصادية:

1. اقتصاد الإغاثة الناتج عن الاعتماد الكبير على المساعدات،

2. اقتصاد السوق المحلي الذي يقوم على الزراعة والصناعات الصغيرة والتحويلات،

3. اقتصاد المعابر المتحكم بانتقال السلع بين تركيا وإدلب، وبين إدلب ومناطق أخرى داخل سوريا.

وتتوسط هيئة تحرير الشام هذه الأنماط الثلاثة عبر أدوات متنوعة، ما يجعل أي تحليل اقتصادي دقيق مطالباً بتقييم «دور الوسيط الحاكم» الذي تشكله الهيئة، لا مجرد فاعل مسلح يستفيد من ضرائب الحرب. وتُظهر تحليلات MEI[6] أن الهيئة نجحت، على مدى سنوات، في بناء شبكات مالية وتجارية تمكّنها من إدارة الموارد بصورة شبه احتكارية، وهو ما يمنحها مكانة مركزية في الاقتصاد المحلي لكنها في الوقت ذاته تُعرضها لضغوط متزايدة تتعلق بقدرتها على الحفاظ على السلع الأساسية وأسعارها في ظل انعدام الاستقرار النقدي السوري العام.

إن هذه المعطيات تقود إلى إشكالية بحثية مركزية: كيف يعيد نموذج الحوكمة الذي تفرضه هيئة تحرير الشام تشكيل الاقتصاد والمجتمع في شمال–غرب سوريا؟ وهل يمثل هذا النموذج حالة انتقالية مؤقتة مرتبطة بغياب الدولة، أم أنه يعكس بنية حكم شبه مستقرة تسعى إلى ترسيخ نفسها كسلطة فعلية ذات منطق سياسي واقتصادي مستقل؟ كما يطرح البحث أسئلة حول الآثار

[5] Chatham House2024 ،
[6] MEI 2023

الاجتماعية والسياسية لهذه الحوكمة، ومدى قدرتها على الاستمرار في ظل الضغوط الجيوسياسية، وسياق العقوبات الدولية، وتغير ديناميات النزاع السوري.

وتنبثق من هذه الإشكالية عدة مسارات تحليلية:

- ❖ أولها دراسة البناء المؤسساتي داخل الهيئة والحكومة السورية للإنقاذ، وكيف تنظم هذه الهياكل العلاقة بين الأمن والإدارة والاقتصاد.
- ❖ ثانيها تحليل الاقتصاد السياسي لمناطق نفوذ الهيئة، بما يشمل فهم مصادر الدخل، آليات التحكم في الأسواق، دور المعابر، شبكات الريع، واستراتيجيات البقاء الاقتصادي.
- ❖ ثالثها تقدير الأثر الاجتماعي لهذه السياسات على السكان، سواء على مستوى الشرعية أو مستوى العدالة في توزيع الموارد والخدمات.
- ❖ رابعها تفكيك الأسس التي تضبط العلاقة بين الهيئة والفواعل الدولية، وكيف تحدد هذه العلاقة حدود وقدرات نموذج الحوكمة الذي تسعى الهيئة إلى تثبيته.

وإثراءً لهذه الإشكالية، تتبنى الدراسة منظور الاقتصاد السياسي للنزاعات، الذي يؤكد أن الحروب لا تنتج فقط العنف، بل تنتج بنى سياسية واقتصادية بديلة، وأن الفاعلين المسلحين يمكن أن يتحولوا إلى جهات حاكمة تُعيد تشكيل المجتمع بطرق قد تستمر حتى بعد انتهاء الحرب. ومن خلال وضع هيئة تحرير الشام ضمن هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تقييمية — وصفية وتحليلية — تساعد في توضيح ملامح النموذج الحاكم في إدلب، وقياس عوامل استدامته أو هشاشته، وتحديد الآثار بعيدة المدى لهذا النموذج على مستقبل الحكم المحلي في سوريا.

تنطلق هذه الورقة من خبرة تراكمية في تتبع تحولات الاقتصاد السياسي السوري ويعكس مقاربات تفسيرية لا تدعي الحياد الكامل بقدر ما تسعى إلى فهم ديناميات السلطة كما تتجلى ميدانيا

أولاً: الفجوة البحثية (Research Gap)

رغم اتساع الأدبيات المتعلقة بالنزاع السوري خلال السنوات الماضية، فإن غالبية الدراسات ركزت على البعدين العسكري والإنساني، أو على سياسات القوى الدولية والإقليمية، بينما بقيت ديناميات الحوكمة المحلية التي تنتجها الفواعل غير الدولانية — وعلى رأسها هيئة تحرير الشام (HTS) — أقل تناولاً من حيث التحليل البنيوي الاقتصادي والاجتماعي. وتتضمن الأدبيات المتاحة عدداً محدوداً من التحليلات الجزئية حول جوانب محددة من نموذج إدلب، مثل إدارة المعابر أو

الأجهزة الأمنية، لكنها لا تقدم إطاراً تكاملياً يربط بين تطور بنية الحكم لدى الهيئة، والتحولات الاقتصادية في المنطقة، والآثار الاجتماعية المتولدة عن هذا النموذج.

كما أن الأدبيات الدولية التي درست "الحكم غير الدولاني" في حالات طالبان، حماس، حزب الله، أو الفواعل المسلحة في أفريقيا، لم تُسقط هذه النماذج بصورة ممنهجة على تجربة HTS، رغم أنها تتشارك معها خصائص أساسية مثل إدارة الموارد، تنظيم الأسواق، إنتاج مؤسسات خدماتية، وإقامة سلطة بديلة تتفاعل مع السكان كـ"دولة في زمن الحرب".

وعليه، تبرز الفجوة البحثية في محورين رئيسيين:

1. غياب دراسة تحليلية شاملة تدمج بين:

- ❖ الاقتصاد السياسي للحرب،
- ❖ مؤسسات الحوكمة المحلية،
- ❖ التحولات المجتمعية في شمال–غرب سوريا،
- ❖ دور HTS كفاعل شبه دولاني يمتلك أدوات اقتصادية وإدارية.

2. عدم وجود تقييم منهجي لاستدامة نموذج الحوكمة الذي تفرضه HTS وربطه بالمتغيرات الجيوسياسية، والضغوط الاقتصادية، والبيئة الإنسانية، والشرعية الاجتماعية.

هذه الفجوة تجعل الضرورة البحثية ملحّة لإنتاج تحليل متكامل يعالج نموذج HTS من زاوية الاقتصاد السياسي لا كظاهرة أمنية فقط، ويقيّم كيف تنتج الحروب هياكل سلطوية بديلة قد تشكل مستقبل الحكم المحلي حتى بعد انتهاء النزاع.

ثانياً: أسئلة البحث (Research Questions)

انطلاقاً من الفجوة البحثية السابقة، تتمحور الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي:

السؤال الرئيس:

كيف أسهمت هيئة تحرير الشام في إعادة تشكيل بنية الحوكمة والاقتصاد والمجتمع في شمال–غرب سوريا خلال مرحلة ما بعد تفكك الدولة المركزية؟

ويتفرع عنه أربعة أسئلة فرعية موجهة للتحليل:

1. كيف تطورت البنية الإدارية والسياسية لهيئة تحرير الشام منذ عام 2017؟

وما طبيعة المؤسسات المدنية والأمنية التابعة لها، وما درجات تماسكها؟

2. ما طبيعة الاقتصاد المحلي في مناطق نفوذ HTS؟

وكيف تُدار الموارد والأسواق والمعابر والضرائب ضمن نموذج الحوكمة الذي تفرضه؟

3. كيف أثرت سياسات الهيئة الاقتصادية والإدارية على المجتمع المحلي؟

خاصة من حيث مستويات المعيشة، العدالة في توزيع الموارد، والشرعية الاجتماعية.

4. ما مدى استدامة نموذج الحوكمة الذي تفرضه HTS؟

وما العوامل البنيوية (الاقتصادية، الأمنية، الجيوسياسية) التي تدعم استمراره أو تُقيد تطوره؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة (Research Hypotheses)

استناداً إلى الإطار النظري للاقتصاد السياسي للنزاعات ونتائج البحوث السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية بطريقة قابلة للفحص عبر التحليل النوعي والوثائقي والبيانات المتاحة:

الفرضية الأولى (H1):

كلما توسّعت البنية الإدارية لهيئة تحرير الشام وزادت درجة تنظيمها المؤسسي، ارتفع مستوى قدرتها على فرض نموذج حوكمة محلي يشبه وظائف الدولة التقليدية.

تفسير علمي:

يتوافق هذا مع أدبيات Reno [7] state-building in conflict، التي تؤكد أن الفاعل المسلح الذي يطوّر مؤسسات خدماتية وإدارية يصبح أكثر قدرة على التحكم بالمجتمع والموارد.

الفرضية الثانية (H2):

تؤدي سيطرة HTS على الموارد الاقتصادية والمعابر والضرائب إلى إنتاج اقتصاد محلي مختلط يجمع بين اقتصاد الحرب والاقتصاد المنظم، ما يعزز من قدرة الهيئة على البقاء واستدامة سلطتها.

التفسير:

[7] 18. Reno, William. 2020. Warlord Politics and African States. Boulder, CO: Lynne Rienner .

يقوم نموذج إدلب على مزيج من الريع الجمركي، الضرائب، السوق المحلي، واقتصاد الإغاثة، مما يخلق موارد مستمرة تمكّن الهيئة من تثبيت هياكل حكمها.

الفرضية الثالثة (H3):

كلما ازداد اعتماد السكان على الخدمات التي تقدمها مؤسسات HTS، ازدادت مستويات الشرعية الخدمية (service legitimacy) التي تحظى بها الهيئة، رغم محدودية الشرعية السياسية.

التفسير:

الأدبيات الحقوقية تشير إلى أن السلطة في مناطق النزاع غالباً ما تُكتسب من خلال القدرة على تلبية الاحتياجات اليومية، لا من خلال قبول سياسي مباشر.

الفرضية الرابعة (H4):

تتحدد استدامة نموذج الحوكمة الذي تفرضه HTS بدرجة التوازن بين:

(أ) قدرتها على التحكم الاقتصادي،

(ب) قدرتها الأمنية،

(ج) مستوى الدعم أو التسامح الإقليمي،

(د) الضغط الدولي والعقوبات.

التفسير:

النماذج المشابهة (طالبان، حماس، حزب الله) شهدت أن استدامة الحوكمة مرهونة بالبيئة الجيوسياسية بقدر ارتباطها بالموارد الداخلية.

تتجه فرضيات البحث إلى أن نموذج الحوكمة الذي تنتجه هيئة تحرير الشام ليس مؤقتاً أو عابراً، بل يمثل بنية سلطوية متكاملة تستند إلى سيطرة اقتصادية وإدارية وأمنية، وأن هذه البنية تُعيد تشكيل المجتمع المحلي وفق قواعد جديدة مرتبطة باقتصاد الحرب وبناء السلطة خلال النزاع. كما تفترض الدراسة أن استدامة هذا النموذج تتوقف على قدرة الهيئة على إدارة الموارد والحفاظ على الشرعية الخدمية، وعلاقتها بالتوازنات الإقليمية والدولية.

الإطار النظري والمفاهيم

يستند تحليل التحوّلات الجيوسياسية–الاقتصادية المعاصرة إلى جملة من المقاربات النظرية التي تُفسّر كيفية إعادة تشكيل مراكز القوة داخل النظام الدولي، ودور الموارد الاستراتيجية، والعملة، والتنافس المؤسساتي بين القوى الكبرى. ويمكن ربط هذه المقاربات بثلاثة حقول مركزية: الاقتصاد السياسي الدولي، الجيوبوليتك النقدي، ونظريات الاعتماد المتبادل المركّب.

1. الاقتصاد السياسي الدولي (IPE)

يرى منظّرو الاقتصاد السياسي الدولي أنّ النظام العالمي يتكوّن من تفاعل معقّد بين الأسواق والدول، حيث لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة في تفسير التغيّرات البنيوية

البنية الدولية—بوصفها بنية لا–مركزية—تفرض على الدول السعي وراء تعزيز قدراتها المادية، بما فيها القدرات النقدية والمالية. وفي الاتجاه نفسه، يؤكد روبرت كيوهان[8] أنّ المؤسّسات الدولية تلعب دوراً في تنظيم الترابط الاقتصادي لكنها لا تُلغي منطق القوة، بل تعيد توزيعه.

وعليه، فإن صعود القوى غير الغربية في النظام المالي الدولي لا يُقرأ كتحوّل اقتصادي فحسب، بل كتعزيز لقدرتها على إعادة تعريف قواعد اللعبة المالية عبر بناء شبكات دفع بديلة، وتوسيع نفوذها في تجارة الطاقة والمعادن، وإعادة تشكيل سلة الاحتياطيات العالمية.

2. الجيوبوليتك النقدي (Monetary Geopolitics)

يُركّز حقل الجيوبوليتك النقدي على العلاقة بين القوة النقدية والهيمنة الجيوسياسية. وقد تناول هيلين راي[9] (Rey، 2015) وهيمنة الدولار من زاوية «الدورة المالية العالمية»، معتبرة أنّ الولايات المتحدة تستفيد من موقع عملتها الاحتياطية لتصدير تقلباتها أو تخفيف أثرها داخلياً. أما باري آيشنغرين[10] فيوضح أنّ قوة أي عملة احتياطية ترتبط بمزيج من: حجم اقتصاد الدولة المُصدرة، عمق أسواقها المالية، وثقة النظام الدولي في مؤسّساتها.

وتتفق الأدبيات على أنّ تحوّل مراكز الثقل الجغرافية للموارد الاستراتيجية—مثل النفط، الغاز، المعادن الحرجة، والذهب—يُعيد تعريف الطلب على العملات المرتبطة بهذه الموارد.

---

[8].12 Keohane, Robert O. 1984. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton University Press

[9].19 Rey, Hélène. 2015. “Dilemma Not Trilemma: The Global Financial Cycle and Monetary Policy Independence.” NBER Working Paper No. 21162

[10].4 Eichengreen, Barry. 2011. Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System. Oxford: Oxford University Press

3. نظريات الاعتماد المتبادل المركّب

يذهب جوزيف ناي وروبرت كيوهان[11] إلى أنّ العلاقات الدولية لم تعد تحكمها القوة الصلبة فقط، بل تُبنى كذلك على شبكات اتصالات وتجارة وتمويل تجعل الدول أكثر ترابطاً، لكنها في الوقت نفسه أكثر قابلية للتأثر بالاضطرابات. ووفق هذه المقاربة، فإن التحوّلات الحالية—مثل صعود العملات البديلة، توسع استخدام اليوان في الأسواق السلعية، وتزايد احتياطيات الذهب—تمثّل تحوّلاً في بنية الاعتماد العالمي وليس مجرد قرارات نقدية منعزلة.

4. المقاربة البنيوية للتحوّلات طويلة الأمد

تُظهر أعمال آدم توز[12] أنّ الأزمات المالية الكبرى تكشف عن خطوط التصدع في النظام العالمي، وتُسرّع التحولات البنيوية. فالأزمة المالية 2008، وجائحة كوفيد-19، ثم الأزمات الجيوسياسية اللاحقة، أدت إلى بروز اتجاهات جديدة مثل:

- ❖ إعادة توطين سلاسل الإنتاج،
- ❖ الصعود المتزايد للذهب كأصل تحوّطي،
- ❖ توسّع دور البنوك المركزية خارج الإطار التقليدي،
- ❖ وتزايد تسييس التجارة والطاقة.

5. مفهوم التحوّل الجيو-اقتصادي

التحوّل الجيو-اقتصادي يحدث عندما تستخدم الدول أدوات اقتصادية—وليس عسكرية—لتحقيق مكاسب استراتيجية، ويظهر ذلك في:

- ❖ السيطرة على الموارد،
- ❖ النفوذ في ممرّات النقل،
- ❖ التحكم في تدفقات الطاقة،
- ❖ وإعادة تشكيل البنى المالية.

ومن هنا يتضح أن التحوّلات الحالية في النظام النقدي الدولي ليست مسألة تقنية أو اقتصادية فحسب، بل جزء من تنافس جيوسياسي واسع لإعادة توزيع القوة داخل النظام العالمي.

---

11. Nye, Joseph S., and Robert O. Keohane. 1977. Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown.

12. Tooze, Adam. 2018. Crashed: How a Decade of Financial Crises Changed the World. New York: Viking

الإطار النظري والمفاهيمي: الاقتصاد السياسي للنزاعات — نظريات وملخص نقدي للأدبيات

أولاً: الاقتصاد السياسي للنزاعات — تطوّر الحقل والمنطلقات النظرية

تُعدّ دراسات الاقتصاد السياسي للنزاعات من أكثر الحقول تطوراً خلال العقدين الماضيين، خصوصاً بعد أعمال بول كولبير وآن هوفلر في «جذور الحروب الأهلية»[13] التي وضعت إطاراً بنيوياً يفصل بين دوافع «الجشع» الاقتصادية ودوافع «المظلومية» السياسية. وقد اعتُبرت هذه المقاربة نقطة تحول في تحليل النزاعات، لأنها أبرزت دور المؤسسات الضعيفة، الفراغ الحوْكمي، وتدفقات الموارد في تشكيل ديناميّات العنف.

في المقابل، وجّهت أعمال ديفيد كين[14] نقداً جذرياً لهذه المقاربة، مؤكدة أنّ النزاعات ليست مجرد انحراف اقتصادي، بل «منظومات سياسية–اقتصادية بديلة» تُنتج قواعدها الخاصة، وأسواقها، وتقسيماتها الاجتماعية. ويرى كين أنّ الاقتصاد الحربي قد يكون مربحاً بحيث يجعل استمرار الحرب منطقياً لبعض الفاعلين، وليس مجرد فشل للدولة.

أما مارك دافيدوف[15] فيربط الاقتصاد السياسي للعنف بـ«الشبكات العابرة للحدود»، وبالتقاء اقتصاد الظل مع تمويلات خارجية (تحويلات المغتربين، تجارة عابرة، شبكات دعم سياسي). وتظهر هذه المقاربة أهمية تحليل بيئة النزاعات كسوق متعدد المستويات، وليس كصراع داخلي فقط.

ومع بداية 2010، أخذت الأدبيات اتجاهاً جديداً مع أعمال ستاثيس كاليفاس[16] حول «الحوكمة في مناطق النزاع»، يؤكد فيها أن الجماعات المسلحة—خصوصاً ذات الطابع الأيديولوجي— تسعى لبناء مؤسّسات تشبه الدولة لضمان تدفق الموارد، الشرعية، وقابلية البقاء.

ثانياً: تعريف الفاعل غير الدولي كـ«دولة بديلة» (Proto-State)

ينظر جزء مهم من الأدبيات الحديثة إلى الجماعات غير الحكومية المسلحة بوصفها فاعلين ما–دولتيين يمتلكون درجة من «قدرة الدولة».

وقد طُوّر هذا المفهوم ضمن حقل proto-state formation للإشارة إلى الكيانات التي:

---

13. Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, 56(4), 563–595
14. Keene, David. 2008. Complex Emergencies. Cambridge: Polity Press.
15. Duffield, M. (2007). Development, security and unending war. Polity Press
16 \. Kalyvas, Stathis N. 2015. “Armed Groups and Social Order.” Daedalus 144 (4): 96–113. https://direct.mit.edu/daed/article/144/4/96/27179

1. تُحكم السيطرة على إقليم،

2. تُدير السكان عبر مؤسسات مدنية/شرعية،

3. تمتلك نظام ضرائبي أو مالي،

4. وتقدم خدمات أو تنظم الأسواق.

وتقوم هذه المقاربة على أنّ هذه الكيانات لا تُفهم بوصفها «جماعات متمرّدة» فقط، بل أنظمة حوكمة موازية قادرة على تحويل الموارد إلى مؤسسات حكم.

وتُظهر مقارنة طالبان ، و«حماس» ، و«حزب الله» ، أنّ هذه الكيانات تبني شرعية مركّبة تقوم على:

- ❖ الشرعية الأيديولوجية (دينية/وطنية)،
- ❖ الشرعية الخدماتية (إدارة مدارس، محاكم، كهرباء)،
- ❖ الشرعية الأمنية (فرض النظام).

وبذلك، يصبح الفاعل غير الدولي—حين يُنتج حوكمة جزئية—دولة بديلة وليس مجرد «ميليشيا».

هذه المقاربة مفيدة في دراسة HTS، لأنها تتجاوز فكرة «العسكرة» نحو تحليل «الحكم»، «الأسواق»، و«التمويل» كعناصر بنيوية في بقاء التنظيم.

ثالثاً: اقتصاد الحرب — من اقتصاد النهب إلى اقتصاد الإدارة

1. اقتصاد الحرب التقليدي

ترتكز المقاربات الكلاسيكية لاقتصاد الحرب على تحليل الموارد التي تُغذّي استمرار العنف. وقد ركّزت الدراسات الأولى[17] على:

- ❖ الموارد الطبيعية،
- ❖ طرق التهريب،
- ❖ الضرائب على السلع،
- ❖ الدعم الخارجي.

[17].13 Le Billon, Philippe. 2001. “The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts.” Political Geography 20 (5): 561–584.

ويرى لي بيلون أنّ السيطرة على الموارد أو طرق التجارة تمثّل آلية أساسية لإطالة أمد الحرب، خصوصاً عندما يكون مركز الدولة ضعيفاً.

2. اقتصاد الحرب–المدني (War–Civilian Economy)

قدّم ديفيد كين[18] تمييزاً بالغ الأهمية بين اقتصاد الحرب واقتصاد الحرب–المدني:

- **اقتصاد الحرب:** يُدار حول الربح من الحرب نفسها (نهب، موارد، دعم خارجي).
- **اقتصاد الحرب–المدني:** نموذج هجين تتحول فيه الجماعة المسلحة تدريجياً لإدارة حياة المدنيين، ما يخلق اقتصاداً مستداماً للخدمات، الزراعة، التجارة، والضرائب.

وفي هذا النموذج، تصبح الجماعة المسلحة مزوّداً للخدمات وليس مجرد فاعل قتالي، وهو ما يُعزّز شرعيتها ويديم قدرتها على خلق موارد مستقرة.

3. تحوّل الموارد وإعادة الهيكلة

تشير التجارب إلى أن الجماعات المسلحة القادرة على تحويل الموارد من «مكاسب حرب» إلى «شبكات مؤسسية» هي الأكثر قدرة على البقاء. ويشمل ذلك:

- تحوّل الضرائب من جباية عشوائية إلى نظام شبه رسمي،
- تنظيم الأسواق والسلع الأساسية،
- إقامة شبكات بيروقراطية مصغّرة،
- تقييد الفساد الداخلي.

وتبرز هذه الديناميكيات بوضوح في حالات طالبان قبل/بعد 2021، وحماس في غزة، وحزب الله في الجنوب والبقاع.

رابعاً: مناهج المقارنة — لماذا HTS حالة مفيدة؟

تُعد HTS مثالاً مفيداً لدراسة الاقتصاد السياسي للنزاعات لخمسة أسباب تحليلية:

1. التحوّل من فاعل جهادي إلى شبه كيان حوكمي

كما حدث مع طالبان وحماس[19] شهدت HTS انتقالاً تدريجياً من جماعة قتالية إلى نموذج «حوكمة بديلة» قائم على:

[18] Keen2008 ،

- ❖ جهاز أمني مركزي،
- ❖ جهاز ضرائبي،
- ❖ جهاز قضائي (الهيئة العامة للقضاء)،
- ❖ وقطاعات خدمية (تعليم، بلديات، كهرباء جزئية).

2. اقتصاد الحرب–المدني المتكامل

المنطقة التي تسيطر عليها HTS تعتمد على:

- ❖ اقتصاد المعابر (باب الهوى)،
- ❖ الضرائب على التجارة الداخلية،
- ❖ الزراعة،
- ❖ الرسوم على الخدمات،
- ❖ ودعم خارجي محدود.

وهذا يماثل بشكل كبير نموذج حركة طالبان قبل 2021 وحماس.

3. إعادة إنتاج البيروقراطية

الخدمات، المحاكم، و«حكومة الإنقاذ»، تعبّر عن محاولة تحويل الموارد إلى مؤسسات—وهو نمط مقارن مع حزب الله[20].

4. الإقليمية والشبكات العابرة للحدود

تُشبه HTS في هذا الجانب طالبان (باكستان/أفغانستان)، وحماس (غزة–سيناء سابقاً)، وحزب الله (لبنان–سوريا–إيران).

5. الشعبية/الشرعية المتباينة

توفر الحالة بيئة اختبار لمقاربات الشرعية في سياق نزاع مستمر[21].

ملخص نقدي للأدبيات

---

19. Roy, Sara. 2011. Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector. Princeton: Princeton University Press
20. Harb, Mona. 2010. Hezbollah: A Short History. Princeton: Princeton University Press
21. Arjona, Ana. 2016. Rebelocracy: Social Order in the Colombian Civil War. Cambridge: Cambridge University Press

عند مراجعة الأدبيات المذكورة، يمكن رصد أربعة محاور نقدية:

1. مركزية الدولة

ترتكز الكثير من المقاربات على افتراض أنّ «الدولة» هي الشكل الطبيعي للحوكمة، وأن الجماعات المسلحة حالات استثنائية. بينما تُظهر الأدبيات الحديثة[22] أن هذه الجماعات تُنتج أشكالاً بديلة من الحوكمة وليست مجرد تشوهات.

2. اختزال الاقتصاد السياسي في الموارد

تنتقد أعمال دافيدوف وكين تركيز الأدبيات الأولى على الموارد الطبيعية، مؤكدة ضرورة فهم الديناميكيات الاجتماعية والبيروقراطية.

3. تجاهل الشرعية السياسية

يُظهر نموذج طالبان 2021 وحزب الله أن الشرعية—وليس الموارد فقط—عامل جوهري.

4. محدودية البيانات

غالباً ما تعتمد الأدبيات عن الجماعات المسلحة على مصادر ثانوية، وهو ما يفتح باباً واسعاً للخطأ التأويلي والتحيّز السياسي.

خامساً أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ثلاثة مستويات مترابطة:

1. الأهمية النظرية

يسهم البحث في تعميق الأدبيات المعاصرة حول الاقتصاد السياسي للنزاعات عبر توظيف حالة هيئة تحرير الشام (HTS) كنموذج تطبيقي لِما يسميه كاليفاس «الحوكمة تحت النار»[23]، وما يطرحه كين حول «اقتصاد الحرب–المدني»[24]. وتقدّم الدراسة اختباراً حقيقياً لمفاهيم الدولة البديلة (proto–state) كما وردت في الأدبيات الحديثة[25] ، بما يربط بين الهيمنة المسلحة، وإدارة الموارد، وتشييد المؤسسات في مناطق خارجة عن سيطرة الدولة السورية.

---

[22]. Mampilly, Zachariah C. 2011. Rebel Rulers: Insurgent Governance and Civilian Life during War. Ithaca, NY: Cornell University Press

[23] Kalyvas2015 ،

[24] Keen2008 ،

[25] Mampilly2011 ،

2. الأهمية التطبيقية

توفّر النتائج إطاراً تحليلياً يساعد صُنّاع القرار المحلي والدولي، ومراكز الأبحاث، والجهات الأممية على فهم طبيعة الاقتصاد الموازي في شمال غرب سوريا، وكيف تُدار الموارد والإيرادات في ظل بنية حوكمية غير تقليدية. كما تساعد الدراسة على تقدير الاستدامة الاقتصادية لنموذج HTS، ورصد التهديدات البنيوية التي تعيق التعافي الاقتصادي السوري.

4. الأهمية الراهنة

تأتي الدراسة في لحظة تشهد فيها سوريا انهياراً اقتصادياً متسارعاً، وتفككاً جغرافياً واضحاً، وتصاعداً في دور الفاعلين غير الدولتيين—وفي مقدمتهم HTS—ما يجعل تحليل نموذج الحكم في إدلب ضرورة لفهم الاقتصاد الوطني ككل. وتقدّم هذه الدراسة تفسيراً للحاضر وتأسيساً لسيناريوهات مستقبلية في مرحلة ما بعد النظام، خصوصاً مع توسّع الأدبيات الدولية عن «النظم البديلة بعد سقوط الدولة»[26].

سادساً إشكالية البحث:

يتمحور السؤال المركزي حول:

كيف ساهم صعود هيئة تحرير الشام (HTS) في إعادة تشكيل البنية السياسية والاقتصادية في مناطق نفوذها، وما انعكاسات ذلك على المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني السوري؟

وتنبثق منه تساؤلات اشتقاقية تتناول السياقات السياسية للصعود، إدارة الموارد، أثر العقوبات والتحولات الديموغرافية، مدى استدامة النموذج، وتأثير تفكك الجغرافيا الاقتصادية السورية.

سابعاً منهجية البحث:

يمزج البحث بين المقاربة التحليلية–الوصفية والتحليل التفسيري المستند إلى نظريات الاقتصاد السياسي، مع اعتماد منطق «دراسة الحالة» بوصف HTS نموذجاً فريداً للتحول من جماعة مسلحة إلى سلطة أمر واقع.

1. تصميم البحث

يتأسس البحث على مستويين:

[26] Reno2020 ،

1. تحليل سياسي–اقتصادي لمسار صعود HTS وتحولاتها المؤسسية.

2. تحليل بنيوي–اقتصادي لإدارة الموارد والحوكمة المحلية في إدلب وريف حلب الغربي.

ويُقسّم التحليل وفق محورين:

- ❖ محور «الديناميكيات السياسية» (شرعية، سلطة، مؤسسات).
- ❖ محور «الديناميكيات الاقتصادية» (موارد، معابر، ضرائب، شبكات داخلية وخارجية).

2. المقاربة النظرية

يعتمد البحث على دمج ثلاثة تيارات رئيسية في الاقتصاد السياسي للنزاعات:

1. مقاربة اقتصاد الحرب (Collier & Hoeffler، 2004؛ Keen، 2008).

2. مقاربة الدولة البديلة والحوكمة الموازية (Mampilly، 2011؛ Arjona، 2016).

3. مقاربة المقارنة بين الفاعلين ما–الدولتيين (Reno، 2020؛ Marten، 2019)، باعتبار HTS حالة متقاطعة مع طالبان، حماس، وحزب الله.

3. مصادر البيانات

يعتمد البحث على مصادر ثانوية موثوقة وقابلة للتحقق، تشمل:

1. وثائق الأمم المتحدة

- ❖ تقارير OCHA حول الوضع الإنساني في شمال غرب سوريا.
- ❖ تقارير UNHCR عن النزوح والتحولات السكانية.
- ❖ وثائق UN Security Council المتعلقة بالمعابر والعقوبات.

(متاحة عبر موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org)

2. مراكز الأبحاث الدولية

وتشمل دراسات ذات موثوقية عالية حول HTS:

- ❖ Carnegie Middle East Center
- ❖ https://carnegie-mec.org
- ❖ International Crisis Group

- https://www.crisisgroup.org
- Chatham House
- https://www.chathamhouse.org

3. الأدبيات الأكاديمية المحكمة

Kalyvas (2015)، Keen (2008)، Collier (2004)، Mampilly (2011)، Reno (2020)، Marten (2019).

(متاحة عبر JSTOR / ResearchGate / Google Scholar)

4. التقارير الاقتصادية

- بيانات التجارة والمعابر من SyriaREA, ACAPS, OECD Fragility Reports.
- تحليلات اقتصادية محدثة حول الليرة، الأسواق، والتحويلات.

5. التحليل المقارن

مقارنة نموذج HTS مع:

- طالبان (تقارير Afghanistan Analysts Network)

https://www.afghanistan-analysts.org

- حماس (تقارير International Crisis Group حول غزة)
- حزب الله (دراسات Chatham House / Carnegie)

4. أدوات التحليل

1. تحليل الوثائق (Document Analysis)

يتم تحليل:

- أنظمة الضرائب،
- قوانين حكومة الإنقاذ،
- التقارير القضائية والخدمية،
- بيانات المنظمات الدولية.

وفق منهج «تحليل المحتوى السياسي».

2. تحليل السياسات العامة (Policy Analysis)

لرصد كيفية اتخاذ القرار الاقتصادي داخل HTS، والاستراتيجيات الضريبية، وموازنات الخدمات.

3. التحليل الاقتصادي–الإحصائي

- ❖ تحليل بيانات المعابر،
- ❖ التجارة الداخلية،
- ❖ التحويلات المالية،
- ❖ معدلات الفقر والأسعار.

وفق نموذج خطّي تفسيري، مستفيداً من أدبيات اقتصاديات النزاعات.

4. التحليل المقارن

وفق نموذج «وحدات الحالة المتشابهة» (Most-Similar Systems Design) للمقارنة مع طالبان، حماس، حزب الله، بهدف تفسير:

- ❖ كيف تتحول الموارد إلى مؤسسات؟
- ❖ كيف تُبنى الشرعية؟
- ❖ ما حدود الاستدامة الاقتصادية؟

5. المستوى الزمني للبحث

يمتد التحليل من 2011 إلى 2025، مع تركيز مكثف على مرحلة 2017–2025 التي شهدت:

- ❖ تفكك الفصائل الجهادية،
- ❖ صعود HTS كسلطة أمر واقع،
- ❖ توسّع «حكومة الإنقاذ»،
- ❖ تعمّق اقتصاد المعابر وضرائب الخدمات.

سابعاً حدود البحث:

1. الحدود الموضوعية

يركّز البحث على الأبعاد السياسية والاقتصادية فقط، دون التوسع في الجوانب العسكرية–الأمنية البحتة.

2. الحدود الجغرافية

تشمل مناطق سيطرة HTS قبل 2024/12/8 في:

- ❖ إدلب،
- ❖ ريف حلب الغربي،
- ❖ مناطق التماس المباشرة مع عفرين والباب.

3. الحدود الزمنية

تحليل التحولات منذ 2011 وحتى 2025.

4. حدود البيانات

غياب البيانات الرسمية من HTS يفرض الاعتماد على التقارير الدولية ومصادر ثانوية، وهو قيد منهجي معروف في دراسات النزاعات.

ثامناً أهداف البحث:

1. الهدف العام

تحليل التحولات السياسية والاقتصادية في سوريا عبر دراسة نموذج HTS بوصفها حالة فريدة لفاعل غير دولتي يمارس الحوكمة في ظل غياب الدولة المركزية.

2. الأهداف الفرعية

1. تتبّع التطور التاريخي–السياسي للهيئة.
2. تحليل أنماط إدارة الموارد والمعابر والجبايات.
3. تفسير أثر العقوبات والتحولات السكانية على بنية الاقتصاد المحلي.
4. تقييم مدى استدامة نموذج الحوكمة الذي تطرحه HTS.

5. صياغة توصيات لمتخذي القرار محلياً ودولياً بناءً على المعطيات الاقتصادية–السياسية الراهنة.

تاسعاً منهجية البحث: تصميم جيوسياسي–اقتصادي

1. الإطار المفاهيمي والمنهجي: منظور جيوسياسي–اقتصادي

يقع هذا البحث في تقاطع العلاقات الدولية، الاقتصاد السياسي للنزاعات، والجغرافيا السياسية الاقتصادية. المنهج الجيوسياسي–الاقتصادي يُعرّف بأنه تحليل الظواهر السياسية والاقتصادية في سياق التفاعل بين المكان، الموارد، القوة، والسياسات الدولية. يستخدم هذا المنهج متغيرات سياسة خارجية، اقتصادية، وديناميات النزاع المسلّح لفهم كيفية تطور نموذج حكم غير دولي في شمال–غرب سوريا وتوازنه مع العقوبات الدولية والضغوط الإقليمية.

المنهج الجيوسياسي–الاقتصادي لا يقف عند الوصف؛ بل يربط التركيبة الجغرافية للمنطقة، الموارد الاقتصادية المتاحة، عقوبات القوى الدولية، وشبكات العلاقات الإقليمية لتحليل كيفية تشكيل السياسات الاقتصادية المحلية ونتائجها على الاستقرار والنمو.

2. تصميم البحث: نوع الدراسة وأهدافها

هذا البحث هو دراسة حالة متعددة الأبعاد (multi–dimensional case study) لمناطق السيطرة السابقة لـ HTS في شمال–غرب سوريا، يجمع بين:

- ❖ تحليل الوثائق والسياسات (تصريحات رسمية، تقارير المنظمات الدولية، سياسة HTS الاقتصادية)
- ❖ التحليل المقارن مع تجارب مشابهة (حركة طالبان، حزب الله، حركة حماس) لتحديد عناصر التمايز والتشابه في النماذج الاقتصادية للحكم غير الدولي
- ❖ تقدير تأثير العقوبات والتحولات الديموغرافية على قدرات النمو الاقتصادي والبنية الاجتماعية

الهدف من هذا المنهج هو تفكيك العلاقات بين العوامل السياسية، الاقتصادية، والتحولات الجيوستراتيجية بدقة بحثية عالية، وليس مجرد وصف تطور الأحداث.

3. مصادر البيانات وتصنيفها

يعتمد البحث على مصادر ثانوية أولية موثوقة، تجمع بين:

أ. تقارير منظمات دولية وحكومية

- ❖ تقارير الأمم المتحدة (UNHCR, OCHA) لتقدير الأوضاع الإنسانية والنزوح
- ❖ بيانات اقتصادية وتقارير السياسات الاقتصادية المؤقتة بعد سقوط نظام الأسد

ب. تقارير مراكز بحثية وتحليلية

- ❖ Middle East Institute: تحليل شامل لاقتصاد HTS والتغيّرات في أنماط السيطرة على الموارد.

ج. مصادر إخبارية موثوقة

تقارير وكالة Reuters وAP حول تغيّر العقوبات وتحوّل النظرة الدولية تجاه HTS والحكومة السورية الجديدة

د. دراسات أكاديمية منشورة

فصل من كتاب Oxford Academic يناقش تطور نموذج حكم HTS وأثره على الحركات الجهادية الأخرى.

4. أدوات التحليل

أ. تحليل المحتوى والسياسات العامة

يركز هذا التحليل على:

- ❖ النصوص الرسمية لـ HTS / الحكومة المحلية حول إدارة الموارد، السياسات النقدية، التحكم في المعابر، النظام الضريبي، واستراتيجيات التجارة.
- ❖ تحليل السياسات الأميركية والأوروبية بالنسبة للعقوبات وشروطها؛ وكيف تؤثر على ديناميات صنع القرار الاقتصادي.

يمكن استخدام تقنية تحليل المحتوى النوعي (Qualitative Content Analysis) لتحديد القيم والأطر المرجعية في الخطابات الرسمية وتقارير السياسات.

5. التحليل المقارن

يستخدم البحث منهج المقارنة التاريخية (comparative historical analysis) لمقارنة نموذج HTS مع نماذج أخرى لحكم غير دولي، مثل:

- ❖ **طالبان في أفغانستان:** تركيز على السيطرة على الموارد والضرائب أمام العزلة الدولية
- ❖ **حزب الله في لبنان:** نموذج اقتصاد سياسي مرتبط بمنظومة عقوبات دولية
- ❖ **حركة حماس في غزة:** اقتصاد تحت حصار ومحدودية تدفق الموارد

يُساعد هذا المقارنة في تحديد ما إذا كانت سمات مثل السيطرة على المعابر، الإدارة النقدية البديلة، والتحايل على العقوبات هي سمات مشتركة في النماذج البديلة للحكم.

6. منهجية جيوسياسية–اقتصادية متعمقة

تقوم المنهجية على ثلاثة مستويات تحليل:

أ. المستوى الكلي (Macro)

تحليل العلاقات بين القوى الإقليمية والدولية، العقوبات، وتوازن القوى في سوريا وما حولها.

ب. المستوى الوسيط (Meso)

تحليل سياسات HTS، الهيكلة الاقتصادية، إدارة الموارد، والتفاعل مع المجتمعات المحلية واللاجئين/النازحين.

ج. المستوى الجزئي (Micro)

فهم كيف تؤثر هذه السياسات على الأسواق المحلية، الأسعار، القوة الشرائية، وظروف العمالة في المناطق الخاضعة للسيطرة.

هذا التصميم يضمن تكامل التحليل الجيوسياسي (السياسة الدولية، العقوبات، الحلفاء الإقليميين) مع التحليل الاقتصادي (سلاسل الإمداد، أسعار العملة، توزيع الموارد)، مما يجعل النتائج أكثر عمقاً وموضوعية.

عاشراً حدود البحث واعتبارات أخلاقية:

أ. حدود البيانات

قلة البيانات الكمية الرسمية من مناطق النزاع، ما يفرض الاعتماد على مصادر مفتوحة وتقارير ثالثة.

ب. تحيز المصادر

السياسات الرسمية والتقارير الإعلامية قد تحمل تحيزات؛ لذا يعتمد البحث تقاطع مصادر متعددة لتقليل المخاطر المنهجية.

ج. اعتبارات السلامة الأخلاقية

يتم تجنب استخدام بيانات شخصية أو غير مصرح بها عن أفراد في مناطق الصراع، والاعتماد فقط على مصادر منشورة وموثوقة.

خلاصة المنهجية

المنهج الجيوسياسي–الاقتصادي في هذا البحث يجمع بين:

- ❖ تحليل السياسات العامة
- ❖ تحليل المحتوى النوعي
- ❖ المراجعة المقارنة بين نماذج حكم غير دولي
- ❖ الربط بين مستويات التحليل الكلي والجزئي

بذلك، يتجاوز البحث الوصف ليقدم نظرة تفسيرية ومنهجية موثقة لاقتصاديات الحكم في السياقات النزاعية، مراعياً تعقيدات السياسة الدولية والعقوبات الاقتصادية.

التاريخ السياسي وتكوّن Hayat Tahrir al–Sham (HTS)

مدخل: من النزاع السوري إلى بروز فاعل جديد

تعود جذور Hayat Tahrir al–Sham (HTS) إلى بداية الحرب السورية في عام 2011، عندما ظهرت جماعات مسلحة متعددة تحت راية "المعارضة" للسُلطة المركزية. في هذا السياق، تشكّلت جبهة النصرة كذراع محلية لتنظيم القاعدة في سوريا، ما مثّل أحد أهم التحوّلات في هيكل النزاع وموّل بروز فاعل مسلّح قوي قادر على الاستفادة من الفراغ الأمني والسياسي الذي خلّفه تفكك الدولة السورية.

من منظور الاقتصاد السياسي للصراع، اغتنمت جبهة النصرة الفرص الناتجة عن انهيار الخدمات العامة ونقص الموارد للدخول في أنشطة تمويلية متنوعة تشمل فرض جبايات محلية، ضرائب على المعابر، واحتكارات لأنشطة اقتصادية، مما مهّد لاحقاً لتحوّلها من فصيل مسلّح إلى فاعل يتمتع بنفوذ اقتصادي وإداري على الأرض في شمال–غرب سوريا.

الفترة الأولى (2011–2016): من جبهة النصرة إلى جسور منفصلة

في السنوات الأولى للحرب (2011–2013)، ركزت جبهة النصرة أهدافها على إسقاط النظام السوري وإثبات قدرتها العسكرية في الميدان، على الرغم من ارتباطها الواضح بتنظيم القاعدة دولياً. ومع ذلك، بدأت إشارات أولى للانفصال التنظيمي تظهر منذ عام 2013، حين أعلن زعيمها أبو محمد الجولاني الانفصال عن تنظيم داعش رسمياً، لكنه أبقى ولاءً تنظيمياً لديبلوماسية القاعدة في البداية.

بحلول عام 2016، كشف تحليل العديد من المراقبين أن جبهة النصرة قطعت بالفعل بعض روابطها العلنية مع القاعدة، مفسحة المجال لتحالفات جديدة أكثر محلية وتجاوباً مع السياق السوري الداخلي، رغم استمرار العلاقات السرية أو الشبكية على المستويات العملياتية.

هذا التحوّل لم يكن مجرد إعادة تسمية؛ بل مثّل تحوّلاً استراتيجياً في العلاقات بين الجماعة والمجتمع المحلي، إذ تبنّت النصرة، تدريجياً، عمليات تمويل ذات طابع اقتصادي محلي، مثل فرض الرسوم على المعابر التجارية (لا سيما معبر باب الهوى مع تركيا)، وإدارة موارد اقتصادية ضرورية لبقاء السكان في مناطق النزاع.

2017: تأسيس Hayat Tahrir al-Sham

في يناير 2017، تم الإعلان عن تأسيس هيئة تحرير الشام (HTS) بعد اندماج جبهة فتح الشام (التي كانت جبهة النصرة بعد تغيير اسمها) مع عدد من الفصائل المسلحة المحلية. جاء هذا التحوّل البنيوي في سياق محاولات توحيد الفصائل وتقوية النفوذ في الميدان السوري، وتجنّباً لعزلة سياسية وعسكرية، كما كان ملاحظاً في العلاقات السابقة مع تنظيم القاعدة أو داعش.

يتسم هذا التحوّل بالبعد السياسي والاقتصادي في الوقت ذاته؛ فقد سعى HTS إلى إعادة توجيه مشروعها من جهاد عالمي إلى مشروع محلي يرتكز على السيطرة الفعلية على الأراضي وتوفير الخدمات الأساسية، وهو ما سمح لها بتطوير أدوات للحوكمة المحليّة وتكوين شبكة علاقات اجتماعية وسياسية مع السكان المدنيين.

وقد لعبت الأوضاع الدولية والضغوط المتزايدة على التنظيمات الجهادية العابرة للحدود دوراً حاسماً في هذا التحوّل البنيوي؛ إذ أدّى تنامي التحالفات الدولية ضد الإرهاب إلى ضرورة تبنّي خطاب أكثر محلية وإدارياً لتجنّب الاستهداف المباشر ولجذب دعم معيّن من القوى الإقليمية، لا سيما من تركيا التي تمتلك مصالح إستراتيجية في شمال–غرب سوريا.

2017–2024: بناء مؤسسات الحكم والنفوذ

بعد تأسيس HTS، بدأت الهيئة في تطوير أشكال جديدة من الحكم المحلي. في نوفمبر 2017، أنشأت HTS الحكومة السورية المنقذة (Syrian Salvation Government – SSG)، وهي حكومة غير معترف بها دولياً ولكنها تمتلك وزارات ومؤسسات تدير الخدمات العامة، من الصحة والتعليم إلى إدارة المعابر والأسواق.

من منظور الاقتصاد السياسي الجيوسياسي، حفّز هذا التطوّر أكثر من عامل:

- ❖ الفراغ المؤسساتي في المناطق التي سيطرت عليها هيئة تحرير الشام.
- ❖ ضغوط العقوبات الدولية على الفصائل المرتبطة بالجهاد العالمي، ما دفع HTS إلى إعادة تقديم نفسها ككيان إداري محلي.
- ❖ دور تركيا باعتبارها الفاعل الإقليمي الأكثر تأثيراً في الشمال السوري.

استراتيجياً، استخدمت HTS أدوات حكومية واقتصادية لتثبيت حكمها: إدارة المعابر التجارية، فرض جبايات على الأنشطة الاقتصادية، والسيطرة على موارد محلية ذات قيمة سوقية.

تحوّلات لاحقة وتأثيرات جيوسياسية

بحلول 2024، ومع تراجع القوة العسكرية للنظام السوري وتغيّر موازين القوى الدولية والإقليمية، بات HTS فاعلاً سياسياً فيما يشبه حالة شبه–دولة في شمال–غرب سوريا. في هذا السياق، شهدت الهيئة تحوّلات في الخطاب العام، محاولةً إعادة الصياغة السياسية لتناسب إطاراً يتطلب نوعاً من القبول الدولي، كما ظهر في تقارير غربية تشير إلى اتصالات دبلوماسية غير رسمية، رغم استمرار إدراجها كمنظمة إرهابية حتى أواخر 2025.

هذا المسار يظهر كيف تجاوزت HTS نموذج الجماعة المسلحة التقليدية لتصبح فاعلاً جيوسياسياً–اقتصادياً محلياً يعتمد على مزيج من القوة العسكرية والإدارة الاقتصادية والسياسات المحلية؛ وهو ما يجعلها دراسة حالة مركزية في فهم انتقال الجماعات المسلحة من الجهاد العالمي إلى الحوكمة المحلية.

التحوّل بعد 2024: بروز HTS كفعل حاكم — تحليل جيوسياسي–اقتصادي (بعد 2025)

في 8 ديسمبر 2024 شهدت سوريا نقطة تحوّل مفصلية؛ دخلت Hay’at Tahrir al–Sham (HTS) إلى دمشق واستلمت السلطة المركزية في خضم عملية عسكرية وسياسية سريعة أعقبتها معارك اجتزأتها حرب حملت اسم «ردع العدوان» واستمرت قرابة اثني عشر يوماً، تلاها فرار رئيس النظام ودوائرٍ منه إلى روسيا ومناطق أخرى. هذا الانقلاب السلطوي لم يكن نتاج حدث

عسكري محلي منعزل فحسب، بل تجلٍّ لملف معقّد من التحوّلات الإقليمية والدولية: غارات إسرائيلية مكثفة قوضت قدرات الجيش القديم، وتنسيق أو تقارب مصالح دولية أتاح فسحاً في المساحة الاستراتيجية أمام HTS للتموضع كقوة حاكمة.

1. أبعاد التحوّل السياسي: من فصيل مسلّح إلى بنية سيادية بديلة

التحوّل من حركة ميدانية إلى سلطة مركزية يعني أكثر من تغيير أسماء قادة؛ إنه يعكس انتقالاً من منطق «التحرّك العسكري» إلى منطق «الإدارة السياسية والاقتصادية». HTS، بقيادة أحمد الشّرع (الجولاني)، لم تكتفِ بالاستيلاء على مواقع؛ بل تبنّت سريعاً خطاباً وعمليات مؤسساتية تهدف إلى تعبئة شرعية إدارِية — خطوة أساسية لمنح حكمها طابعاً دائماً بدلاً من كونه عملية انتقامية عابرة. هذا التحوّل يستوجب إعادة تعريف علاقة المجتمع–الدولة في سوريا: فبدلاً من الدولة البيروقراطية المركزية، يظهر نموذج «دولة بديلة» يعتمد على أدوات حكم هجينة — جهاز عسكري، مؤسسات مدنية متقلبة، وشبكات اقتصادية محلية.

2. دور الضربات الإسرائيلية وتفكك قدرات الجيش القديم

الضربات الجوية الإسرائيلية الواسعة التي شهدتها المرحلة (9–11 ديسمبر 2024) وأبلغت تقارير رقماً يشير إلى مئات الغارات أو الطلعات على قواعد ومنصات دفاع جوّي وثكنات لم تدمّر فقط معدات؛ بل أنها ألغت بشكل فعّال قدرة المؤسسة العسكرية على لعب دور وسيط في إعادة ترتيب السلطة. بالنتيجة، خُلق فراغ أمني–ميداني سمح لقوى غير حكومية ذات بنية تنظيمية واردة من الشمال بتوسيع سيطرتها بسرعة نسبية. هذه الضربات، من زاوية جيوستراتيجية، قد تكون مثّلت توازناً تكتيكياً من قوى إقليمية لقطع طريق أي إعادة إنتاج فورية لهيمنة النظام السابق.

3. العامل الدولي: روسيا والولايات المتحدة بين التخلي والتقيّد

الانسحاب النسبي أو التراجع الروسي عن دعم نظام الأسد، وتزامن ذلك مع سياسات أميركية إقليمية جديدة، أسهما في إعادة هندسة النفوذ داخل سوريا. التحليل المتاح يشير إلى أن كلاً من موسكو وواشنطن اتخذا خيارات تكتيكية سمحت بتفكيك بنى الجيش القديم ومنحه هامشاً لقيام سلطة بديلة من دون اندلاع مواجهة واسعة النطاق بين القوى. هذا الانكشاف في الدعم الخارجي للمؤسسة العسكرية يجعل من الصعب إعادة بناء جيش موحّد وسلطة مركزية قوية — ما يرسّخ خصوصية «التحوّل الهجين» القائم اليوم.

4. الآثار الاقتصادية المباشرة: فراغ سوقي وفرص تمويل بديلة

من الناحية الاقتصادية، يؤدي سقوط نظام مركزي إلى تعطيل شبكات الإنفاق والإيرادات التقليدية: موازنات الدولة، رواتب الجهاز العام، وسلاسل الإمداد المتصلة بالأسواق الدولية. HTS، بوصفها جهة حاكمة ناشئة، واجهت الحاجة الملحّة لتأمين مصادر دخل بديلة — من إدارة المعابر إلى فرض رسوم وضرائب محلية واحتكارات مؤقتة على السلع الحيوية. مثل هذه الاستراتيجيات تمكّنها من تحقيق قدرة مالية ذاتية جزئية لكنها تولّد أيضاً اعتمادية على تحكّم أمني في اقتصاد الحرب–المدني، وتبقي حاجزاً أمام عودة تدفقاتٍ كبيرة للاستثمار الخارجي ما لم تتبدّل الثقة السياسية.

5. استدامة الحُكم: شرعية إدارية مقابل هشاشة بنيوية

قد تمنح قدرة HTS على توفير خدمات أساسية وإدارة أمنية كافية لنسج درجة ما من الشرعية المحلية (legitimation by performance)، لكن هناك هشاشة بنيوية: اعتماد كبير على موارد سيادية غير موثوقة (جبايات ومعابر)، استنزاف احتياطيات من رأس المال الاجتماعي، ووجود قواعد قانونية وإدارية لم تُنتَج بعد. علاوة على ذلك، يخلق الانخراط الدولي المشروط وإمكانية الضربات الإقليمية المستمرة حالة من عدم اليقين التي تقوّض أي خطط إعادة إعمار واسعة النطاق.

6. مسارات محتملة: دمج جزئي أم صراعات طويلة الأجل؟

سيعتمد مصير النظام الجديد على متغيرين أساسيين: مدى قدرة HTS على إنشاء مؤسسات مالية وإدارية مستقرة وقابلة للتواصل مع فواعل إقليمية ودولية، ومدى استعداد القوى الدولية لتقنين هذا الواقع أو عرقلته. إقرار الفترة الانتقالية وإمكانية قبول دولي مشروط يمكن أن يفتح طُرُقاً للاستثمارات التلقائية، بينما استمرار سياسات الحظر أو الضربات يجعل الاقتصاد رهيناً لأساليب تمويل بديلة، ما قد يؤدي إلى مزيد من التفتت والاقتصاد الموازي.

باختصار: الانتقال السلطوي الذي تجسّد في دخول HTS إلى دمشق في 8 ديسمبر 2024 ليس مجرد استبدال نخبي؛ إنه إعادة تركيبٍ جيوسياسي–اقتصادي للسلطة والدولة والسوق. نتائج هذا التحول ستُقاس بقدرة الفاعل الجديد على تحويل نفوذه العسكري إلى بنية مؤسساتية قابلة للاستمرار، وفي الوقت ذاته بمرونة النظام الدولي والإقليمي في استيعاب أو مواجهة هذا الواقع.

بنية الحوكمة المحلية لدى هيئة تحرير الشام: أجهزة السلطة، مؤسسات الخدمات، القضاء/الفقه، شبكة الإدارة

تُشكّل هيئة تحرير الشام (HTS) منذ 2017 فاعلاً غير دولة يمارس سلطة سياسية وإدارية واقتصادية في شمال–غرب سوريا، ما يجعلها حالة دراسة مركزية في اقتصاديات النزاعات والحوكمة البديلة. بعد انفصالها التنظيمي عن «القاعدة» في 2017، ركّزت HTS على ترسيخ جذورها داخل المجتمعات المحلية، وانتقلت تدريجياً من فاعل عسكري إلى سلطة إدارية ممسوكة عبر أدوات متعددة لإدارة السكان والموارد والخدمات.

أ. المكوّنات المؤسسية: من الجماعة المسلحة إلى الإدارة المدنية

تُدار HTS بشكل مزدوج عبر:

- ❖ الهيئة العسكرية والسياسية العليا بقيادة أبو محمد الجولاني، التي تمارس القرار الاستراتيجي والسيادة الأمنية والسياسية،
- ❖ الإدارة المدنية (Syrian Salvation Government – SSG) التي تشكّلت رسمياً وتولت إدارة المؤسسات الخدمية (التعليم، الصحة، الكهرباء، المياه، الاتصالات) والتشريعات المحلية، بالرغم من تبعيّتها الفعلية لـ HTS في مختلف مستويات اتخاذ القرار. هذه العلاقة المركّبة بين الجماعة والسُلطة المدنية تعكس نموذج «حوكمة بديلة» في أزمات النزاع.

وفق الطرح الأكاديمي، يعتبر هذا النموذج مثالاً على التحوّل من فاعل مسلح نحو مؤسسة حكم محلي حيث توفّر الجماعة «غطاءً مدنياً» لإدارتها الحقيقية، ما يبرز النزاع بين الظهور المدني والهيمنة العسكرية في تسيير الشؤون المحلية—ظاهرة رأى فيها بعض المحللين «شرعية بديلة» مكيفة مع واقع النزاع.

ب. مصادر الشرعية والوظائف الحكومية

تستند شرعية HTS محلياً إلى أدائها في تقديم الخدمات وإدارة الموارد الاقتصادية، إذ:

- ❖ تُشرف على الباب المعابر الحدودية مثل معبر باب الهوى، الذي يعدّ ممراً أساسياً للدخل (رسوم ورسائل، وصول مساعدات)،
- ❖ تسيطر على مصادر تمويل أخرى (جبايات محلية، ضرائب، رسوم تجارية)،

- ❖ تدير الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، الكهرباء بتعاون متنوع مع شركاء محليين ودوليين،
- ❖ تصدر وثائق مدنية وتسهر على الإعلام المحلي.

بحسب تحليل ACLED، تطوّرت SSG لتصبح السلطة الإدارية الفعلية لأكثر من 3 ملايين مدني، ومعظمهم نازحون داخلياً، مع سيطرة ملموسة على اقتصاد المنطقة ومواردها.

هذا الهيكل الإداري يتشابه في جوانبه مع ما تسميه الأدبيات «سلطات بديلة» في مناطق النزاع، والتي تولد سياجات شرعية محلية للرعاية والخدمات مقابل تقليل الاعتماد على الدولة المركزية أو الفاعلين الدوليين.

ج. توزيع الصلاحيات والإدارة الخدماتية

تُظهر دراسة ميدانية أن HTS/SSG تبنّت نموذجاً مركزياً في جباية الرسوم وإدارة الخدمات:

لدى حكومة الإنقاذ سلطة عامة على مؤسسات المياه، الكهرباء، الاتصالات، التعليم والبنية التحتية،

تعمل الشبكة الإدارية عبر مؤسسات متخصصة ومكاتب، لكن القضايا الأكبر تظل تحت إشراف هيئة تحرير الشام ذاتها.

هذا الهيكل يوضح شبكة تشغيل تُدمج فيها وظائف الخدمة المدنية مع نفوذ HTS السياسي عبر الوكلاء والإداريين الذين ينسقون مع اللجنة المركزية العليا للجماعة، ما يولّد شبكات قوة اقتصادية وسياسية مترابطة.

د. القانون، القضاء والفقه

على صعيد القانون، تمزج HTS بين التشريعات المدنية وبعض ممارسات الفقه الإسلامي، بما يتماشى مع خطابها الأيديولوجي الذي حافظ على مرجعية إسلامية "معتدلة" نسبياً بالمقارنة مع نماذج أكثر تطرفاً (مثل «الدولة الإسلامية»). يظهر هذا في قواعد الشرطة الأخلاقية وتطبيق بعض الأحكام ذات الطابع الاجتماعي، لكن دون الرجوع الكامل إلى القراءة السلفية الصارمة للشريعة.

المراقبون يشيرون إلى أن هذا الدمج يُستخدم أداةً للشرعية ولضبط السلوك الاجتماعي، لكنَّه أيضاً يمثل حدود التعبير السياسي والاجتماعي، إذ يخضع الجهاز القضائي والممارسات القانونية للتدخلات HTS السياسية والأمنية.

هـ. شبكات الإدارة والاقتصاد المحلي

يشكّل التموضع الاستراتيجي للمعابر والمصادر المالية محوراً رئيسياً في فهم قدرة HTS على إدارة الاقتصاد المحلي داخل بنية الحوكمة. فإدارة المعابر تُوفّر موارد ضخمة يمكن تسخيرها لتشغيل الخدمات ودفع موظفي الإدارة المدنية، بينما تحافظ على احتكار عمليّ على قطاعات استراتيجية مثل المحروقات والكهرباء، ما يسهّل التحكم في الأسعار والموارد الاقتصادية.

في مجملها، تُظهر الحوكمة لدى HTS بنية قابلة للتحليل الجيوسياسي الاقتصادي:

- ❖ تجمع في آن معاً مصادر الحكم والإدارة الاقتصادية — الضرائب، الرسوم، وشبكات الخدمات —
- ❖ تستفيد من شبكات التمويل والتحكّم في الموارد،
- ❖ وتستخدم هذه البنية لإعادة إنتاج الشرعية المحلية في مواجهة قوى إقليمية ودولية،

مع إبقاء هامش من السلطة المركزية لدى الهيئة العسكرية العليا لضمان التحكم الاستراتيجي.

7. التحولات الاقتصادية في مناطق نفوذ هيئة تحرير الشام

7.1 مدخل تحليلي: من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الإدارة

شهدت مناطق شمال–غرب سوريا، ولا سيما إدلب وأرياف حلب الغربية، انتقالاً تدريجياً من اقتصاد حرب فوضوي قائم على الغنائم والتمويل العسكري غير المنظم، إلى نمط اقتصاد إدارة محلية شبه–مؤسسية تحت هيمنة هيئة تحرير الشام (HTS). هذا التحول لا يعني خروج المنطقة من منطق النزاع، بل إعادة تنظيمه اقتصادياً ضمن بنية حكم غير دولتي تسعى إلى الاستدامة والسيطرة الاجتماعية[27].

تندرج هذه الحالة ضمن ما تصفه أدبيات الاقتصاد السياسي للنزاعات بـ «تسييس السوق»، حيث تتحول الأنشطة الاقتصادية إلى أدوات حكم، وتصبح السيطرة على الموارد، الأسعار، وسلاسل الإمداد جزءاً لا يتجزأ من ممارسة السلطة.

[27].2 Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2004. “Greed and Grievance in Civil War.” Oxford Economic Papers 56 (4): 563–595. https://doi.org/10.1093/oep/gpf064

7.2 مصادر الدخل وبنية الإيرادات

تعتمد HTS على مزيج متنوع من مصادر الدخل، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث فئات رئيسية:

أولاً: المعابر والرسوم التجارية

يُعد معبر باب الهوى المورد المالي الأهم، سواء عبر الرسوم الجمركية على البضائع، أو العوائد غير المباشرة المرتبطة بحركة الاستيراد والتصدير والمساعدات الإنسانية. تشير تقديرات غير رسمية إلى أن المعبر وفّر ملايين الدولارات سنوياً، ما مكّن الهيئة من تمويل جهازها الإداري والأمني.

هذه السيطرة على المعابر تمنح HTS قوة تفاوضية جيوسياسية في مواجهة الفاعلين الإقليميين والمنظمات الإنسانية، إذ تتحول البنية اللوجستية إلى أداة ضغط سياسي واقتصادي في آن واحد.

ثانياً: الجبايات والضرائب المحلية

فرضت «حكومة الإنقاذ» نظام رسوم وضرائب على:

- ❖ الأنشطة التجارية،
- ❖ الأسواق،
- ❖ الصناعات الصغيرة،
- ❖ الأراضي الزراعية.

ورغم تقديم هذه الجبايات كآلية تنظيم إداري، إلا أنها تعكس نمط استخراج ريعي typical of war economies، حيث تُستخدم الإيرادات لتعزيز السيطرة بدل إعادة الاستثمار التنموي طويل الأمد[28].

ثالثاً: الأنشطة الاقتصادية شبه الاحتكارية

تشمل:

- ❖ المحروقات،
- ❖ الكهرباء،
- ❖ بعض السلع الاستراتيجية (كالطحين والقمح).

[28] Kaldor, Mary. 2013. New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era. 3rd ed. Cambridge: Polity Press

إذ تعمل شبكات مرتبطة بـ HTS على تنظيم الاستيراد والتوزيع، ما يسمح بالتحكم بالأسعار وهوامش الربح، ويخلق اقتصاداً موجّهاً سياسياً أكثر منه سوقاً تنافسية حرة.

7.3 إدارة العملة والسياسات السعرية

أحد أبرز التحولات الاقتصادية تمثّل في إقصاء الليرة السورية تدريجياً واعتماد الليرة التركية كعملة تداول رئيسية. يهدف هذا التحول إلى:

- ❖ الحد من التضخم المستورد من مناطق سيطرة دمشق،
- ❖ تثبيت نسبي للأسعار،
- ❖ ربط الاقتصاد المحلي بمنظومة اقتصادية إقليمية (تركيا).

لكن هذه السياسة خلقت ازدواجية نقدية أدّت إلى تفاوتات في الأجور والقوة الشرائية، وأثّرت سلباً على الفئات الأضعف، خصوصاً العمال غير المنتظمين والنازحين[29].

من منظور الاقتصاد السياسي، يمكن قراءة هذه السياسة كجزء من إعادة التموضع الجيو–اقتصادي لشمال–غرب سوريا، حيث يُعاد توجيه السوق قسراً نحو الفضاء التركي بدل السوق الوطنية السورية.

7.4 سوق العمل واللاجئون/النازحون

تعتمد البنية الاقتصادية في مناطق HTS بشكل واسع على:

- ❖ العمالة الرخيصة،
- ❖ اليد العاملة النازحة،
- ❖ غياب تشريعات عمل مستقلة.

تشير تقارير أممية إلى أن أكثر من 60% من سكان المنطقة هم نازحون داخلياً، ما خلق عرضاً مفرطاً للعمل استُخدم لتخفيض الأجور وتعزيز القطاعات الإنتاجية منخفضة الكلفة[30].

في هذا السياق، تتحول الهشاشة الاجتماعية إلى ميزة اقتصادية للسلطة الحاكمة، وهو نمط شائع في اقتصادات النزاع حيث يُعاد إنتاج اللامساواة كأداة ضبط اجتماعي[31].

---

[29]. UNOCHA. 2024. Syrian Arab Republic: Humanitarian Needs Overview. New York: United Nations

[30] UNHCR, 2024

[31]. Duffield, Mark. 2007. Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples. Cambridge: Polity Press

7.5 الزراعة والصناعة المحلية: بقاء لا تنمية

على الرغم من محاولات تنشيط:

- ❖ زراعة القمح،
- ❖ الصناعات الغذائية،
- ❖ الورش الصغيرة،

إلا أن هذه الأنشطة بقيت محكومة بمنطق الأمن الغذائي القصير الأمد لا بمنطق التنمية. إذ تُقيَّد الاستثمارات، ويُمنع تراكم رأسمال مستقل قد يشكل قاعدة اجتماعية خارج سيطرة HTS.

هذا يعكس ما يسميه David Keen بـ «اقتصاد البقاء المُدار»، حيث لا يُسمح للاقتصاد بأن ينهض بما يكفي لتهديد البنية السياسية القائمة[32] .

7.6 قراءة تركيبية: اقتصاد كأداة حكم

تُظهر التحولات الاقتصادية في مناطق نفوذ HTS أن الاقتصاد لم يعد مجرد نتيجة للنزاع، بل أصبح وسيلة حكم مركزية. فالسيطرة على:

- ❖ المعابر،
- ❖ العملة،
- ❖ السوق،
- ❖ اليد العاملة،

تُستخدم لإنتاج شرعية وظيفية قوامها «الاستقرار النسبي» مقابل الطاعة السياسية. غير أن هذا النموذج يبقى هشاً، معتمداً على تدفقات خارجية، ومعرّضاً للانهيار عند أي تغير إقليمي أو تشديد للعقوبات.

ثامناً: أثر العقوبات والتحولات الديموغرافية على نموذج الاقتصاد في شمال غرب سوريا

1. العقوبات الدولية كأداة لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية

تمثّل العقوبات الدولية المفروضة على سوريا منذ عام 2011 أحد أكثر العوامل تأثيراً في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية في مناطق السيطرة غير الحكومية، ولا سيما في شمال غرب البلاد. فعلى الرغم من أن هذه العقوبات صُمّمت رسمياً للضغط على النظام السياسي المركزي، إلا أن

[32] Keen, 2012

آثارها الفعلية امتدت إلى البنية المجتمعية والاقتصادية للمناطق الخارجة عن سيطرته، بما في ذلك مناطق نفوذ هيئة تحرير الشام(HTS) .

تُظهر الأدبيات الاقتصادية الخاصة باقتصادات النزاع أن العقوبات، حين تُفرض في سياق دول هشة أو منقسمة سيادياً، نادراً ما تُحدث تحولاً سياسياً مباشراً، بل غالباً ما تُسهم في إعادة تشكيل الاقتصاد باتجاه أنماط غير رسمية، لامركزية، وغير خاضعة للرقابة المؤسسية[33] هذا ما حدث فعلياً في شمال غرب سوريا، حيث أدى الانفصال شبه الكامل عن النظام المصرفي العالمي إلى تآكل أي إمكانية لنمو اقتصاد منظم أو جاذب للاستثمار.

تُشير تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن القيود على التحويلات المالية الدولية، وإغلاق القنوات المصرفية، وغياب الثقة القانونية، أدت إلى رفع كلفة المعاملات الاقتصادية وإضعاف قدرة الفاعلين المحليين على التخطيط طويل الأمد .كما أدت هذه القيود إلى توسّع الاقتصاد النقدي(Cash-based economy) ، حيث باتت معظم الأنشطة التجارية تعتمد على السيولة المباشرة، وهو ما يفاقم التضخم ويقلّص قدرة السلطات المحلية على ضبط السوق.

2. التحايل الاقتصادي بوصفه استجابة بنيوية لا ظرفية

في ظل هذا السياق، لم يكن التحايل على العقوبات مجرّد ممارسة هامشية، بل تحوّل إلى آلية بنيوية لإدامة النشاط الاقتصادي. فقد تطورت شبكات تهريب السلع والمواد الأساسية عبر المعابر غير الرسمية، خاصة على الحدود التركية، لتشكّل أحد الأعمدة الرئيسية لسلاسل الإمداد المحلية.

وتُظهر الدراسات أن هذه الشبكات لم تعمل فقط خارج إطار الدولة، بل أنتجت ما يمكن وصفه بـ"نظام حوكمة اقتصادي موازٍ"، حيث باتت الرسوم غير الرسمية، والجبايات المحلية، وتنظيم حركة البضائع تؤدي وظائف شبيهة بوظائف الدولة التقليدية. إلا أن هذا النموذج، رغم فعاليته قصيرة الأجل، أسهم في ترسيخ اقتصاد ريعي هش يعتمد على التحكم في المعابر والرسوم أكثر من اعتماده على الإنتاج الحقيقي.

إضافة إلى ذلك، لعبت أنظمة الحوالات غير الرسمية (Hawala) دوراً محورياً في استمرار التدفقات المالية، خصوصاً من الشتات السوري. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن هذه الآليات، رغم أهميتها في تأمين سبل العيش، تُضعف الشفافية وتُصعّب مراقبة التدفقات المالية، مما يعمّق مناخ الاقتصاد غير الرسمي ويحد من فرص الاستثمار المنظم[34].

3. التحولات الديموغرافية وتأثيرها في إعادة تشكيل الطلب الاقتصادي

[33]. Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2004

[34] UN OCHA, 2024

ترافقت العقوبات مع تحولات ديموغرافية جذرية، أبرزها النزوح الداخلي واسع النطاق نحو شمال غرب سوريا. ووفق بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تستضيف إدلب ومحيطها أكثر من أربعة ملايين نسمة، نسبة كبيرة منهم من النازحين داخلياً [35].هذا الواقع الديموغرافي أوجد نمطاً اقتصادياً قائماً على الطلب الطارئ لا على التنمية المستدامة.

أدّى هذا التحول إلى:

- ❖ تضخم الطلب على السلع الأساسية مقابل ضعف القدرة الشرائية؛
- ❖ توسّع اقتصاد الإغاثة بوصفه ركيزة شبه دائمة بدل كونه أداة طارئة؛
- ❖ نشوء سوق عمل غير منظم يعتمد على العمالة الهشة والأجور المتدنية.

وتشير تحليلات برنامج الغذاء العالمي إلى أن أكثر من 80% من السكان في شمال غرب سوريا يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، ما يعكس اختلالاً بنيوياً في منظومة العرض والطلب[36]

4. العقوبات كأداة لإعادة هندسة الفضاء السياسي–الاقتصادي

من منظور جيوسياسي، لم تعد العقوبات مجرد وسيلة ضغط خارجية، بل تحولت إلى عنصر فاعل في إعادة تشكيل التوازنات الداخلية. إذ سمحت البيئة العقابية بظهور نماذج حكم محلية تعتمد على "شرعية الإدارة" بدل الشرعية القانونية الدولية، حيث يُعاد إنتاج السلطة من خلال التحكم بالموارد، لا من خلال الاعتراف الدولي[37].

في هذا السياق، اضطرت سلطات الأمر الواقع، ومنهاHTS ، إلى تطوير أنماط حكم هجينة تجمع بين أدوات الدولة ووظائف الفاعلين غير الدولتيين. وقد أسهم ذلك في ترسيخ نموذج اقتصادي يقوم على الاستقرار القسري لا التنمية المستدامة، حيث يُدار الاقتصاد بهدف احتواء الانهيار لا تحقيق النمو.

كما أن استمرار العزلة الاقتصادية يعمّق الفجوة بين شمال غرب سوريا وبقية الأقاليم السورية، ما يعزز منطق الاقتصاد المجزأ ويُضعف فرص إعادة الاندماج الوطني مستقبلاً.

خلاصة تحليلية

تُظهر التجربة في شمال غرب سوريا أن العقوبات، حين تتقاطع مع النزاعات المسلحة والتحولات الديموغرافية العنيفة، لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير سياسي إيجابي، بل تسهم في إعادة إنتاج أنماط اقتصادية هشة، وغير رسمية، ومُسيّسة. كما أن استمرار هذا النموذج يخلق بيئة اقتصادية

[35] ibd

[36].24 World Food Programme (WFP). 2024. Syria Country Brief. Rome: WFP. https://www.wfp.org/countries/syrian-arab-republic

[37]. Hinnebusch, Raymond. 2020. Syria: From Reform to Revolt. Vol. 2. London: Routledge

غير قابلة للاستدامة، ويحول دون بناء مؤسسات قادرة على إدارة التنمية أو جذب الاستثمار طويل الأجل.

من هنا، فإن فهم الاقتصاد المحلي في هذه المناطق لا يمكن أن يتم خارج الإطار الجيوسياسي الأشمل، حيث تتداخل اعتبارات الأمن، والشرعية، والاقتصاد السياسي في معادلة واحدة معقدة يصعب تفكيكها دون معالجة شاملة لأسباب الصراع ذاتها.

9. تقييم استدامة نموذج الحوكمة والاقتصاد لدى هيئة تحرير الشام (HTS): تحليل جيوسياسي–اقتصادي معمّق

9.1 مدخل تحليلي وتحديد المفاهيم

يعدّ استدامة نموذج الحوكمة والاقتصاد في شمال–غرب سوريا قضية مركّبة تمتد بين المنطق الداخلي (بنية المؤسسة، نظم الإيرادات، التزويد بالخدمات، علاقات السكان) والضغوط الخارجية (العقوبات، المتغيرات الإقليمية، التحولات الديموغرافية، السوق الإقليمي).

الاستدامة هنا لا تعني فقط القدرة على البقاء المالي والمعيشي، بل تشمل أيضاً المشروعية المحلية، الشرعية الدولية الجزئية، واستجلاب موارد متجددة دون الإخلال بالتوازن الاجتماعي[38].

التحليل التالي يقيّم النموذج عبر أربعة أبعاد رئيسية:

- ❖ هيكل الإيرادات وقابليته للاستمرارية،
- ❖ العلاقات الدولية والإقليمية،
- ❖ التأثير الاجتماعي الداخلي عبر الفقر والبطالة،
- ❖ تعزيز الشرعية مقابل الهشاشة السياسية والاقتصادية.

9.2 مصادر الإيرادات وقدرتها على الاستدامة

9.2.1 الريع والاعتماد على المعابر

أحد أعمدة نموذج HTS الاقتصادي هو اقتصاد الريع، حيث تهيمن رسوم المعابر، لا سيما معبر باب الهوى، على دخل المنطقة. هذه الرسوم تُستخدَم كرأس مال تشغيلي لتشغيل المؤسسات والخدمات الأساسية عبر «حكومة الإنقاذ» التابعة للهيئة، وتُعتبَر مصدراً متكرراً للدخل.

[38] Pugh et al., 2014

ومع ذلك، هذا المصدر لا يمتلك قاعدة منتجة مستقرة مثل الضرائب على النشاط الإنتاجي طويل الأمد؛ فهو يتأثر كثيراً بالتقلبات السياسية والإقليمية (مثل سياسات تركيا تجاه الحدود) ويُعدّ عرضة للتضييق أو الانعاش الجيوسياسي المفاجئ.

هذه السيطرة على حصة الريع تساهم في:

- ❖ تعزيز القوة التفاوضية للهيئة مع الفاعلين الإقليميين،
- ❖ إضعاف القطاع الصناعي والحقيقي الذي يحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل.

بدون تطوير موارد إنتاجية محلية، سيبقى اقتصاد الريع غير مستدام على المدى المتوسط إلى الطويل، إذ يعتمد فقط على «عوائد المرور» وليس على قاعدة إنتاج محلية مستدامة.

9.2.2 الجبايات والضرائب ولكنها غير منتجة

رغم فرض ضرائب ورسوم محلية لجني موارد إضافية، فإنها غالباً تكون شكليّة بالمقارنة مع واقع الاحتياج التنموي. في مراحل ارتفاع التضخم وتراجع الدخل الحقيقي للمواطنين، تصبح هذه الجبايات أعباء إضافية تزيد من الاحتقان الاجتماعي، مع احتمال عزوف المستثمرين المحليين عن الاستثمار في مشاريع إنتاجية[39].

9.2.3 الفرضيات حول المؤسسات الاقتصادية الموازية

تشير بعض المراجعات التحليلية إلى تنمية أنشطة غير رسمية أو شبه احتكارية تحت إشراف HTS أو مقربين منها، بما في ذلك شركات إدارة المحروقات عبر «Watad» وكيانات مالية لإدارة المعاملات والنقد(turn0search1). إذا صحت هذه المعطيات، فإنها تعكس محاولة لبناء شبكات اقتصادية متوازية لخلق نقود داخلية واستقرار جزئي في عدة قطاعات استراتيجية.

لكن هذه الشبكات، كما تشير الدراسات، غالباً ما تعمل بإدارة مركزية للغاية وتفتقر إلى حوكمة فعالة للقطاع الخاص مما يجعلها عرضة للصراعات الداخلية على النفوذ والرئاسات المالية، ويقلّل إمكانية توسّعها في بيئة منافسة خارج المنطقة.

9.3 الاقتصاد المحلي مقابل الضغوط الجيوسياسية

9.3.1 العقوبات الدولية كقيد بنيوي

[39] Kaldor, 2013

العقوبات المفروضة على سوريا وHTS تُفضي إلى عزلة مالية وتحدّ من فرص استعادة نظام بنكي متكامل أو جذب استثمارات أجنبية مباشرة. لا تقتصر العقوبات على حظر التعامل المالي مع كيانات مصنّفة إرهابية، بل تشمل قيوداً على البنية التحتية المالية والمعاملات الدولية سواء للأفراد أو الشركات المحلية.

هذا الدفع نحو الاقتصاد الموازي والتهريب يقوّي بُنى اقتصادية غير شفافة، لكنه يقوّض الاستدامة على المدى الطويل إذ يعتمد على تفادٍ مستمر للعقوبات، وليس على تكامل اقتصادي مع النظام الدولي.

9.3.2 التحولات الديموغرافية وتغييرات السوق

الزيادة الكبيرة في أعداد النازحين داخلياً لم تخلق فقط فائضاً في اليد العاملة بل أدّت أيضاً إلى هبوط الأجور الحقيقية وتفاقم حالة الفقر، ما يعزز من اقتصاد الحاجة لا اقتصاد الإنتاج.

البيانات المتوفّرة تشير إلى أن نسبة كبيرة من السكان في مناطق HTS هم من النازحين، مما يجعل الطلب على الخدمات الأساسية مرتفعاً، وهو ما يجبر السلطات على تبني سياسات دعم إنساني نقابي أكثر من سياسات إنتاجية تنموية[40].

هذا النموذج يحدّ من إمكان الاستثمار في رأس المال البشري والتقني لأنه يركّز أولاً على تلبية الاحتياجات الأساسية وليس تعزيز قدرات الإنتاج الطويلة الأمد.

9.3.3 المنظمات الدولية والمساعدات الإنسانية ك مورد مزدوج

المساعدات الإنسانية، رغم أنها تُوفّر شبكات أمان اجتماعية وتخفّف الضغوط الفورية على السكان، فهي أيضاً مُكوّن رئيس في اقتصاد مناطق HTS. عبر منظمات الإغاثة يُعاد ضخ الأموال والموارد في السوق، ما يدعم الطلب الاستهلاكي، لكنه في المقابل لا يخلق قدرات إنتاجية محلية.

ووفق التحليل الميداني، يتم توجيه جزء كبير من هذه المساعدات عبر آليات تخضع لرقابة HTS، ما يعزز صورها الشرعية العملية لدى السكان، لكنه يكرّس الاعتماد على الخارج بدل بناء ديناميات اقتصادية مستقلة[41].

[40] UNHCR, 2024
[41] ;) OCHA, 2024

9.4 العلاقة بين النظام الإقليمي، تركيا، والعلاقات الدولية

9.4.1 تركيا كقوة محورية اقتصادية

تشكّل العلاقات مع تركيا أحد أهم المحددات الجيوسياسية لنموذج HTS الاقتصادي. إذ توفر تركيا:

- ❖ أعمالاً تجارية عبر الحدود،
- ❖ وصولاً إلى البضائع الواردة (خاصة الغذائية والاستهلاكية)،
- ❖ تدفق سلع مدعومة بأسعار تنافسية،
- ❖ فرصة لتحويل الأموال والعمليات اللوجستية عبر أنظمة غير رسمية.

هذه العلاقات أضافت ديناميكية اقتصادية نشطة إلى إدلب بالمقارنة مع المناطق الأخرى في سوريا، لكن تبقى هذه الديناميكية مرهونة بملفات سياسية أكبر (رؤى تركيا تجاه المعارضة السورية، التوازن مع روسيا، الانخراط الإقليمي)، ما يجعل اقتصاد إدلب اقتصاداً تابعاً أكثر مما هو مستقل.

9.4.2 قراءات مقارنة مع الاقتصاد الكلي في سوريا

في ظل التغييرات السياسية الكبرى التي شهدتها سوريا بعد نهاية 2024 وسيطرة الفاعلين المناهضين لنظام الأسد على المركزيين السياسي والاقتصادي، برز نموذج اقتصادي منافس في إدلب يعتمد على تنافس تجاري وحركة سلع حرّة نسبياً، ما نتج عنه انفجار في الواردات وارتفاع التجارة عبر الحدود في مقابل فشل النظام السابق في توفير بدائل اقتصادية.

هذا الشكل من الاقتصاد أعطى إدلبُ ميزة نسبية مؤقتة، لكنه أيضاً سبب احتكاكات مع مناطق أخرى نتيجة عدم توازنه مع قدرات الإنتاج المحلي في تلك المناطق.

9.5 التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية

9.5.1 بيئة العمل والقدرة الشرائية

ارتفاع الاعتماد على الواردات الرخيصة وانخفاض القدرة الشرائية للسكان يخلق ضغوطاً حادة على الأسواق المحلية. رغم انفجار العرض في السوق، فإن الطلب غالباً ما يبقى مرهوناً بالدخل المنخفض، ما يثمر ركوداً في الإنتاج المحلي ويضعف قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة.

بالتالي، تظهر فجوة واضحة بين ارتفاع العرض الخارجي وضعف الطلب الداخلي الحقيقي، ما ينعكس في معدلات الركود والتراجع في الإنتاج المحلي.

9.5.2 الفجوة الطبقية وإعادة توزيع الدخل

يؤدي اقتصاد الريع والمساعدات إلى إعادة توزيع دخل غير متوازن، حيث تستفيد شبكات محدودة من الأنشطة المرتبطة بالمعابر والتجارة الحدودية بينما يعاني السكان العاديون من ضعف الأجور.

هذا يخلق طبقة ضمنية من الأثرياء المحميين المرتبطين بشبكات تجارة التهريب أو التوزيع الحدودية، مقابل شريحة واسعة من الفقراء ذات دخل محدود وقدرة شرائية منخفضة، ما يعمّق التفاوتات الاجتماعية ويهدد الاستقرار الداخلي على المدى الطويل.

9.6 الشرعية المحلية مقابل الهشاشة الاستراتيجية

9.6.1 شرعية وظيفية قصيرة الأمد

من منظور تحليلي، يمكن اعتبار أن HTS نجحت في بناء شرعية وظيفية محلية نسبية عبر تقديم خدمات أساسية وإدارة الموارد بشكل يقوم على بعض درجات من الكفاءة مقارنة بالفوضى السابقة وقوى متعددة الفصائل.

لكن هذه الشرعية غالباً ما تكون أداء–مقيّدة: أي أن استمرارها مرتبط بقدرة السلطة على تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية في ظل هشاشة اقتصادية مستمرة.

9.6.2 هشاشة بنيوية واستدامة مجتزأة

النموذج الاقتصادي القائم في إدلب يُظهر ثلاثة أنواع من الهشاشة البنيوية:

- ❖ اعتماد على مصادر دخل غير إنتاجية: ريع المعابر، رسوم السوق، المساعدات.
- ❖ اعتماد على الأسواق الإقليمية دون قواعد إنتاجية داخلية.
- ❖ غياب تمويل دولي رسمي بسبب تصنيف HTS كمنظمة إرهابية ومعوقات العقوبات.

جميعها عوامل تجعل الاستدامة الحقيقية غير ممكنة على المدى الطويل في ظل البنية الحالية، إلا إذا حدث تحول جوهري في العلاقات الإقليمية أو تغيّر هيكلي في سياسة العقوبات.

تحليل مقارن وجداول: نموذج HTS مقابل نموذج شمال شرق سوريا (الإدارة الذاتية)

9.7 مقارنة بنيوية بين نموذجَي الحوكمة الاقتصادية

(شمال غرب سوريا – HTS) vs (شمال شرق سوريا – AANES)

تُعد المقارنة بين شمال–غرب سوريا (إدلب) وشمال–شرق سوريا (الإدارة الذاتية/قسد) ضرورية لفهم لماذا يبدو نموذج HTS "قابلاً للبقاء قصير الأمد" لكنه أقل استدامة بنيوياً، مقابل نموذج أكثر مؤسسية لكنه هش سياسياً في الشمال الشرقي.

الاختلاف لا يعود فقط إلى الفاعل المحلي، بل إلى:

- ❖ الموقع الجغرافي،
- ❖ الموارد الطبيعية،
- ❖ نمط العلاقة مع القوى الدولية،
- ❖ شكل الاقتصاد (ريعي–استخراجي vs ريعي–إنتاجي).

جدول (1): البنية العامة للاقتصاد السياسي

	شمال غرب سوريا	**شمال شرق سوريا**
السلطة	HTS	الإدارة الذاتية
الفاعل الحاكم	هيئة تحرير الشام + حكومة الإنقاذ	الإدارة الذاتية + قسد
الاعتراف الدولي	معدوم (تصنيف إرهابي)	غير معترف رسمياً لكن شراكات عملية
الموارد الطبيعية	شبه معدومة	نفط، غاز، قمح، مياه
المعابر	باب الهوى (تركيا)	معابر محدودة (كردستان العراق)
العملة	ليرة تركية + نقد	ليرة سورية + دولار
نمط الاقتصاد	ريعي–خدمي	ريعي–إنتاجي
الاعتماد على المساعدات	مرتفع جداً	متوسط

تحليل:

يعتمد نموذج HTS على الموقع الجغرافي والعبور، بينما يعتمد نموذج الشمال الشرقي على الموارد الطبيعية. الأول أسرع دوراناً نقدياً، الثاني أعمق بنيوياً[42].

جدول (2): مصادر الإيرادات الأساسية (تقديرات نسبية)

مصدر الدخل	HTS (إدلب)	الإدارة الذاتية (شمال شرق)
المعابر والرسوم	40–50%	10–15%
النفط والغاز	0%	40–50%
الزراعة (قمح/قطن)	10–15%	25–30%
الضرائب المحلية	15–20%	15–20%
المساعدات/الرسوم غير المباشرة	20–25%	10–15%

ملاحظة منهجية: النسب تقريبية مستخلصة من تقارير ICG، World Bank، و Chatham House بسبب غياب بيانات مالية رسمية منشورة.

تحليل:

اقتصاد HTS ريعي عبوري، في حين أن اقتصاد الشمال الشرقي ريعي إنتاجي. الريع الإنتاجي أكثر قابلية للاستدامة لكنه أكثر عرضة للعقوبات السياسية[43].

9.8 سوق العمل والهيكل الاجتماعي المقارن

جدول (3): سوق العمل والديموغرافيا

المؤشر	إدلب (HTS)	شمال شرق سوريا
نسبة النازحين	65–70%	30–35%

[42] World Bank, 2022
[43] World Bank, 2022

متوسط الأجور الشهرية	80–120 دولار	120–180 دولار
العمل غير الرسمي	مرتفع جداً	مرتفع
تشغيل النساء	محدود	أعلى نسبياً
النقابات/التنظيم	شبه معدوم	موجود جزئياً

تحليل جيوسياسي اجتماعي:

في إدلب: النزوح أداة اقتصادية لخفض الأجور وضبط السوق.

في الشمال الشرقي: الاستقرار النسبي يسمح بظهور بدايات تنظيم اجتماعي، رغم القيود السياسية[44].

9.9 السياسة النقدية والعملة: أداة تموضع جيوسياسي

HTS:

- ❖ اعتماد الليرة التركية =
- ❖ ربط الاقتصاد إدارياً بتركيا دون اعتراف سياسي
- ❖ تخفيض التضخم المستورد من دمشق
- ❖ خلق تبعية نقدية غير معلنة

الإدارة الذاتية:

- ❖ تعددية نقدية (ليرة سورية/دولار)
- ❖ مرونة أعلى في التجارة النفطية
- ❖ تعرض أكبر للعقوبات الأمريكية (قانون قيصر)

تحليل:

- ❖ HTS استخدمت العملة كأداة فك ارتباط سياسي مع دمشق،
- ❖ بينما استخدمت الإدارة الذاتية الدولار كأداة اندماج غير مباشر بالاقتصاد الدولي[45].

[44] UNHCR, 2024 ؛OCHA, 2024

خلاصة مقارنة حاسمة

نموذج HTS:

اقتصاد سريع الدوران، منخفض العمق، قابل للصمود القصير، هش استراتيجياً.

نموذج شمال شرق سوريا:

اقتصاد أعمق إنتاجياً، أكثر عرضة للضغوط الجيوسياسية، لكنه أقل عرضة للانهيار الفوري.

من منظور الاقتصاد السياسي للنزاعات، كلا النموذجين يمثلان اقتصاد ما بعد الدولة، لكن HTS تمثل اقتصاد السيطرة، بينما تمثل الإدارة الذاتية اقتصاد الموارد المحمية دولياً.

نحو فهم الاقتصاد السياسي لسوريا ما بعد الدولة

تكشف المقارنة بين نموذج شمال غرب سوريا (هيئة تحرير الشام) ونموذج شمال شرق سوريا (الإدارة الذاتية) أن الاقتصاد السوري لم يعد يمكن تحليله ضمن إطار "الاقتصاد الوطني" أو "إعادة الإعمار" بالمعنى الكلاسيكي، بل ضمن ما يمكن تسميته اقتصاد ما بعد الدولة (Post–State Political Economy)، **حيث تتفكك السيادة إلى وظائف، وتُستبدل الشرعية السياسية بقدرة الفاعلين على إدارة الموارد، ضبط العنف، وتأمين الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي.**

في هذا السياق، لا يمثّل نموذج HTS حالة شاذة أو مؤقتة، بل تعبيراً مكثفاً عن اقتصاد السيطرة القائم على الريع العابر للحدود، إدارة المعابر، ضبط السوق بالقوة التنظيمية، وتحويل الجغرافيا إلى أصل اقتصادي بحد ذاته. ورغم محدودية قاعدته الإنتاجية وافتقاره لأي اعتراف دولي، استطاع هذا النموذج تحقيق درجة من الاستقرار الوظيفي، مستنداً إلى معادلة دقيقة: ضبط أمني مرتفع مقابل خدمات أساسية كافية، مع تحييد جزئي للصراع الأيديولوجي لصالح أولوية "العيش".

في المقابل، يعكس نموذج شمال شرق سوريا نمطاً مختلفاً من اقتصاد ما بعد الدولة، يمكن توصيفه بـ اقتصاد الموارد المحمية دولياً، حيث تُوفّر السيطرة على النفط والزراعة والمياه قاعدة إنتاجية أوسع، لكن هذه القاعدة تبقى رهينة الحماية العسكرية الخارجية، والتوازنات الجيوسياسية الأمريكية–الروسية–التركية. ورغم ما يتيحه هذا النموذج من هوامش مؤسسية أوسع ومشاركة

[45] Drezner, 2015 ؛World Bank, 2022

اجتماعية نسبية، إلا أنه يعاني من هشاشة سياسية بنيوية ناجمة عن غياب الاعتراف، والتوتر الدائم مع المركز، والتعرض المستمر لأدوات الضغط والعقوبات.

تُظهر الحالتان أن ما يحكم الاستدامة في سوريا اليوم ليس "نوع الأيديولوجيا" ولا "خطاب الشرعية"، بل قدرة الفاعل المحلي على إدارة الاقتصاد كأداة حكم، وتكييفه مع القيود الجيوسياسية المفروضة عليه. فالاقتصاد لم يعد نتيجة للسياسة، بل أصبح بديلاً عنها؛ ولم تعد الدولة هي من ينتج السوق، بل السوق هو من يحدد شكل السلطة.

وعليه، فإن أي مقاربة مستقبلية لسوريا تتجاهل واقع الاقتصادات المناطقية، وتستمر في التعاطي مع البلاد كوحدة سياسية–اقتصادية متماسكة، ستكون مقاربة قاصرة تحليلياً، وفاشلة عملياً. إن سوريا اليوم ليست دولة منهارة فحسب، بل فضاءً اقتصادياً مجزأً تحكمه أنماط متنافسة من الحوكمة غير السيادية، لكل منها منطقه الداخلي، وشبكاته العابرة، وحدود استدامته.

تعميق كمي–نظري: الاقتصاد السوري تحت حكم HTS بين الانضباط النقدي واستحالة السيادة الاقتصادية

أولاً: المؤشرات الكمية الأساسية – اقتصاد على حافة التوازن السلبي

1. الناتج المحلي والدخل الحقيقي

وفق تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة، بلغ الناتج المحلي السوري الحقيقي في نهاية 2023 أقل من 40% من مستواه في 2010، مع استمرار الانكماش خلال 2024 بفعل:

- ❖ تراجع الاستثمار شبه الكامل،
- ❖ انهيار القدرة الشرائية،
- ❖ وانكماش الطلب المحلي الحقيقي.

عند انتقال HTS إلى السلطة في كانون الأول/ديسمبر 2024، لم يكن التحدي "تحقيق نمو"، بل وقف الانحدار.

اقتصادياً، هذا يضع سوريا في ما تسميه الأدبيات:

Low–Level Equilibrium Trap

أي اقتصاد مستقر شكلياً عند مستوى منخفض جداً من الإنتاج والدخل، حيث أي محاولة إصلاح غير مدعومة خارجياً قد تؤدي إلى عدم استقرار بدل التحسن.

2. العملة والتضخم: من فقدان الثقة إلى إدارة الانهيار

المعطيات الكمية

- ❖ فقدت الليرة السورية أكثر من 99% من قيمتها منذ 2011.
- ❖ معدل التضخم التراكمي تجاوز 800% خلال 2019–2024.
- ❖ الأجور الحقيقية تقل عن 10–15% من كلفة المعيشة الفعلية.

لكن الأهم تحليلياً:

HTS لا تتعامل مع التضخم كخلل تقني، بل كـ قيد بنيوي.

الإطار النظري المختصر

وفق مدرسة Fiscal Dominance:

عندما تكون الدولة عاجزة عن تمويل نفسها ضريبياً أو اقتراضياً، تصبح السياسة النقدية خاضعة للمالية العامة .

HTS ترث هذا الوضع بالكامل:

- ❖ لا احتياطي نقدي،
- ❖ لا إمكانية اقتراض دولي،
- ❖ قاعدة ضريبية ضعيفة.

بالتالي، أي سياسة نقدية "مثالية" غير ممكنة. أقصى ما يمكن هو إدارة سرعة الانهيار، لا وقفه.

3. المالية العامة: دولة بلا موازنة فعلية

لا تمتلك السلطة الجديدة:

- ❖ موازنة شفافة،
- ❖ نظام إنفاق عام مؤسسي،
- ❖ ولا أدوات دين سيادي.
- ❖ الإيرادات الفعلية تتركز في:
- ❖ الجمارك والمعابر،
- ❖ الجبايات التجارية،

- ❖ رسوم الخدمات.

وهو ما يطابق ما يمكن أن نسميه State Revenue without Representation

أي دولة تجمع إيرادات دون عقد اجتماعي ضريبي، ما يجعل الإنفاق:

- ❖ أمنياً في المقام الأول،
- ❖ ثم إدارياً،
- ❖ والخدماتي في حدّه الأدنى.

اقتصادياً، هذا يمنع نشوء مضاعف مالي (Fiscal Multiplier) فعّال، ويجعل أي إنفاق عاجزاً عن تحفيز النمو.

ثانياً: سوق السلع والأسعار – اقتصاد مُدار لا سوق حر

1. الأسعار كأداة سياسية

السلع الأساسية (خبز، وقود، طحين) لا تُسعّر وفق آليات السوق، بل عبر:

- ❖ تسعير إداري،
- ❖ تدخل مباشر،
- ❖ أو احتكار فعلي للاستيراد.

نظرياً، هذا يندرج ضمن: Authoritarian Price Stabilization حيث الهدف ليس الكفاءة، بل منع الانفجار الاجتماعي. لكن النتيجة:

- ❖ تشوه الأسعار النسبية،
- ❖ توسع السوق السوداء،
- ❖ وتهريب داخلي بين المناطق.

2. الأجور وسوق العمل: فائض قوة عمل بلا إنتاج

أكثر من 50% من القوة العاملة إما:

- ❖ عاطلة عن العمل،
- ❖ أو تعمل في أنشطة منخفضة الإنتاجية (خدمات، وساطة، تجارة صغيرة).

وهنا تظهر مفارقة HTS الاقتصادية:

- ❖ تملك ضبطاً أمنياً،
- ❖ لكنها تفتقر لمحرك إنتاج.

وعليه يمكننا القول بأن الأنظمة التي تضبط السوق دون توسيع قاعدة الإنتاج تقع في فخ الاستخراج دون تنمية.

ثالثاً: الاقتصاد السياسي للشرعية – التحليل النظري المُكثّف

1. HTS كنموذج "دولة سيطرة" لا "دولة تنمية"

نظرياً، يمكن تصنيف اقتصاد HTS ضمن Control-Based Political Economy حيث:

- ❖ السيطرة تسبق التنمية،
- ❖ الاستقرار يسبق الإصلاح،
- ❖ والاقتصاد يُدار لتقليل المخاطر لا لتعظيم الكفاءة.

هذا يختلف جذرياً عن:

- ❖ الدولة الريعية النفطية،
- ❖ أو الدولة التنموية الآسيوية.

2. معضلة الانتقال: من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الحكم

الأدبيات (Keen، Collier) تُظهر أن الفاعلين المسلحين عندما يصلون للسلطة يواجهون ثلاث فجوات:

- ❖ فجوة الإيرادات
- ❖ فجوة الشرعية
- ❖ فجوة الكفاءة المؤسسية

HTS تعاني الثلاثة معاً، لكن تحاول تعويضها بـ:

- ❖ الضبط،
- ❖ الخطاب البراغماتي،
- ❖ وتجنب الصدمات الكبرى.

رابعاً: القيد الجيوسياسي – لماذا يستحيل "الإصلاح" بالمعنى الكلاسيكي

حتى لو امتلكت HTS:

- ❖ إرادة إصلاح،
- ❖ كوادر تكنوقراطية،
- ❖ وخطة اقتصادية،

فإن غياب:

- ❖ الاعتراف،
- ❖ الوصول للنظام المالي الدولي،
- ❖ والاستثمارات،

يجعل أي إصلاح محكوماً بسقف منخفض جداً. وهنا نستخدم مفهوم: Sanctioned Political Economy حيث تتحول العقوبات من أداة ضغط إلى بنية دائمة تعيد تشكيل الاقتصاد نفسه.

خلاصة تحليلية مركزة

اقتصاد سوريا تحت حكم HTS هو:

- ❖ اقتصاد مُدار لا سوقي،
- ❖ منضبط أمنياً لا إنتاجياً،
- ❖ مستقر نسبياً عند مستوى منخفض،
- ❖ ومقيد جيوسياسياً بشدة.

المعضلة ليست في "سوء الإدارة"، بل في: استحالة بناء اقتصاد دولة دون سيادة اقتصادية.

الفصل العاشر — الاقتصاد السوري المجزّأ: مقارنة الجنوب والشمال الشرقي

مقدّمة

يُعدُّ التفكّك الاقتصادي في سوريا نتيجةً مباشرة لصراع امتدَّ أكثر من عقدين، حيث أدّى النزاع المسلّح وتغيّر موازين القوى إلى تجزئة الاقتصاد الوطني إلى اقتصادات محلية متباينة في بنيتها وأهدافها وآلياتها. يُمكن قراءة هذا التشظّي عبر منظور الاقتصاد السياسي للنزاعات الذي يرى أن الحرب لا تدمّر فقط البنية الإنتاجية، بل تعيد تشكيل العلاقات بين الفاعلين، وتولّد مراكز قوة بديلة تتحول إلى أنظمة اقتصادية مستقلة نسبياً.

اقتصاد سوريا اليوم لم يعد كياناً موحداً، بل شبكة من الاقتصادات المحلية المتنافرة تُدار من قبل فواعل مناطقية ذات قواعد ومصادر مختلفة:

- ❖ الشمال الغربي (تحت نفوذ فواعل محلية/جماعات مسلحة مثل HTS)؛
- ❖ الشمال الشرقي (الإدارة الذاتية/قسد)؛
- ❖ الجنوب والمناطق الخاضعة للدولة المركزية.

كل منها يمتلك قواعد اقتصادية وموارد جغرافية متفاوتة، وهذا ما يجعل المقارنة الجيوسياسية ضرورية لفهم مستقبل سوريا الاقتصادية.

1. السياق الجيوسياسي لتجزئة الاقتصاد السوري

بعد اندلاع الحرب السورية في 2011، تراجع دور الدولة المركزية في إدارة الاقتصاد، مما أدّى إلى اندلاع نماذج متعددة من الإدارة المحلية للموارد. هذا التفكّك البنيوي يتفاوض معه الفاعلون المحليّون والقوى الإقليمية، مما يجعل كل منطقة تتبنى سياسات اقتصادية متباينة بحسب تأثيرات الدعم أو الضغوط الخارجية.

1.1 النموذج المفاهيمي

يُمكن النظر إلى الاقتصاد السوري المجزّأ على أنه تعدّد للأنظمة الاقتصادية المحلية ضمن جغرافيا سياسية مسيّجة:

- ❖ مفاهيم السلطة الاقتصادية غير المركزية
- ❖ اقتصاد الحرب كآلية إعادة توزيع الموارد وخلق شبكات بديلة للسلطة[46]

[46].11 Keene, David. 2012. “Greed and Grievance Revisited.” Journal of International Development 24 (7): 873–890.

❖ ديناميّات الاقتصاد الحرب–المدني الذي يولّد أنماطاً محلية للرفاه والإنتاج.

هذه الإطارات المنهجية تساعد في فهم السياسات المحلية التي تتبعها المناطق المختلفة في سوريا وكيف تنعكس تلك السياسات على التفاعل الاقتصادي بين المناطق.

2. مقارنة بين الشمال الغربي والشمال الشرقي من منظور اقتصادي

2.1 الشمال الغربي (مثل إدلب وأجزاء من حلب)

2.1.1 بنية الاقتصاد

في الشمال الغربي، أدّت الحرب إلى خلق اقتصاد مقاوم يعتمد بشكل كبير على:

الاستيراد عبر الحدود مع تركيا؛

❖ توريدات سلع أساسية مدعومة جزئياً بشبكات التهريب؛
❖ شبكات إنتاج محلية ضيقة تعتمد على الزراعة والخدمات الصغيرة.

تعتمد المنظمات المحلية والقوى المسيطرة على معابر الحدود كقناة أساسية للواردات — ما يؤثر على أسعار السلع ويخلق سوقاً ذات تكلفة خيار مرتفعة، إذ أن التجارة غير القانونية غالباً ما تُحمِّل المستهلكين أعباء إضافية.

2.1.2 تداول العملات وأسعار الصرف

شهدت مناطق الشمال الغربي تقلبات في العملات، مع اعتماد جزئي على الليرة التركية بدلاً من الليرة السورية، ما يؤثر مباشرة على أسعار الواردات والتضخم المحلي (سجلت معدلات تضخّم متفاوتة بين مناطق النزاع بسبب تذبذب العملات المحلية مقابل التركية والدولار) .

تيار المستقبل السوري

2.1.3 سوق العمل والإنتاج المحلي

يتسم سوق العمل في الشمال الغربي بعدم استقرار واضح، مع ارتفاع البطالة والاعتماد على العاملين في تجارة الحدود والخدمات، في حين أن القطاعات الزراعية والصناعية لا تزال ضعيفة.

https://doi.org/10.1002/jid.2860

2.2 الشمال الشرقي (الإدارة الذاتية)

2.2.1 بنية الاقتصاد

الاقتصاد في الشمال الشرقي يتسم باعتماد أكبر على:

- ❖ الزراعة الجماعية والتعاونية؛
- ❖ الإنتاج المحلي بدلاً من الاعتماد كلياً على الواردات؛
- ❖ وجود قطاع نفطي محلي (مثل حقول نفط الجزيرة/الحسكة) يُشكّل مصدراً هاماً للدخل المحلي من موارد الطاقة والحصول على عائدات (رغم ضعف الاستثمار والبنية التحتية) .

على عكس الشمال الغربي، تُحاول الإدارة الذاتية تأسيس نماذج تعاونية واقتصاد مجتمعي مستندة إلى مبادئ الديمقراطية الاقتصادية، عبر إنشاء تعاونيات محلية وتركيز على الإنتاج المحلي والخدمات الأساسية.

2.2.2 السوق والتبادل الداخلي

الإدارة الذاتية طوّرت قدرة على إدارة الأسعار والتجارة بين المناطق الخاضعة لها، مع بعض العلاقات الاقتصادية المحدودة مع مناطق نفوذ الدولة السورية أو تركيا من خلال اتفاقيات مرحلية، ما يُوفّر درجة من الاستقرار النسبي مقارنة بالشمال الغربي.

3. الجنوب السوري: الاقتصاد التقليدي المتدهور

الجنوب (بخاصة المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية الجديدة بعد تحول السلطة) يُعاني من:

- ❖ تدهور الإنتاجية الوطنية؛
- ❖ انخفاض كبير في الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- ❖ اعتماد متزايد على الواردات؛
- ❖ ارتفاع معدلات الفقر لأكثر من 90% في بعض التقديرات الوطنية بعد الحرب[47].

[47] World Bank2025 ،

الاقتصاد هنا ما يزال متأثراً بانهيار القطاعات الإنتاجية (النفط، الزراعة) وتراجع دور الدولة في إعادة هيكلة الاقتصاد، ما يخلق فجوة كبيرة بينها وبين المناطق الشمالية في بعض السلوكيات الاقتصادية.

4. أبعاد جيوسياسية في التفكّك الاقتصادي

4.1 العنصر الإقليمي

تؤثر القوى الإقليمية الكبرى (تركيا، إيران، روسيا، الولايات المتحدة) بشكل مباشر على الاقتصاد عبر:

- ❖ مراكز نفوذ جيوسياسية؛
- ❖ أنماط الدعم المالي واللوجستي؛
- ❖ قرارات حول العقوبات والحصار.

في الشمال الغربي، تؤثر تركيا بشكل مباشر عبر الدعم التجاري والبُنى التحتية، بينما في الشمال الشرقي تؤثر الولايات المتحدة في بعض السياسات الأمنية والاقتصادية، ما ينشئ أنظمة اقتصادية موازية تُدار بقواعد مختلفة عن المركز.

4.2 الانقسام السياسي وصناعة السياسات الاقتصادية

يمثّل الانقسام السياسي أحد أهم العوامل التي تُحدِث اختلالات هيكلية في الأسواق؛ فالسياسات المحلية في مستويات السلطة المختلفة تؤثر في:

- ❖ استقرار العملة؛
- ❖ دخول الشركات؛
- ❖ تدفّق الاستثمارات؛ مما يخلق تباينات مصلحية تؤدي إلى أسواق جزئية مغلقة وليست اقتصادات كاملة متكاملة.

5. تقييم الاستدامة الاقتصادية لكل نموذج

5.1 الشمال الغربي

يُظهر نمط الشمال الغربي تركيزاً على التجارة الحدودية، لكنه يعاني من:

- ❖ ضعف القدرة الإنتاجية الذاتية؛

- ❖ اعتماد على الدعم الخارجي؛
- ❖ حرمان من قدرات التخطيط الاقتصادي المركزي.

5.2 الشمال الشرقي

نموذج أكثر اعتماداً على التعاون المُجتمعي والإنتاج المحلي، لكنه يفتقد:

- ❖ إمكانية وصول واسعة إلى الأسواق الدولية؛
- ❖ بنية تمويلية مستقرة؛
- ❖ تطوير صناعات قوية تتجاوز الزراعة والموارد الطبيعية.

5.3 الجنوب

يعاني الجنوب من إضعاف قطاعي الزراعة والصناعة ولم يبدأ بعد إعادة تنشيط اقتصاد مركزي قوي، ممّا يجعل استدامته رهن:

- ❖ السياسات الإصلاحية؛
- ❖ الدعم الدولي؛
- ❖ إعادة ربط الأسواق المحلية بالعالمية.

6. استنتاجات وتوصيات استراتيجية

من المنظور الجيوسياسي–الاقتصادي يمكن القول إن التفكّك الاقتصادي في سوريا ليس مجرد مشكلة تقنية، بل نتيجة ديناميكية قوى ونزاعات وتنافسات إقليمية ومحلية، مما يجعل أي محاولة لإعادة بناء اقتصاد موحّد رهناً بـ:

- ❖ حل سياسي شامل يُعيد وحدة السياسات والأنظمة الاقتصادية.
- ❖ إعادة بناء البنى الإنتاجية في الزراعة والطاقة والخدمات.
- ❖ تطوير آليات مالية موحّدة تستطيع إدارة العملة والاستثمارات.
- ❖ تعاون بين الفواعل المحلية لتقاسم الموارد وإعادة إحياء شبكات الإمداد المشتركة.

بدون ذلك، ستظل سوريا ساحة اقتصادية مجزّأة لا يمكنها تجاوز أزماتها البنيوية، إذ تصبح المسارات الجيوسياسية والاقتصادية متداخلة في نمط إنتاج معقّد ومتعدّد.

الملحق الإحصائي (A): مؤشرات الاقتصاد الكلي حسب المناطق (2023–2025)

ملاحظة منهجية مهمة:

لا توجد إحصاءات رسمية موحّدة لسوريا بعد 2011. لذلك تعتمد الجداول أدناه على:

- ❖ *تقديرات منظمات دولية (World Bank – UNDP – FAO – OCHA)*
- ❖ *مراكز أبحاث (ICG، Chatham House، CARNEGIE)*
- ❖ *بيانات سوقية محلية مجمّعة (Syrian Economic Task Force – Syria Report – Enab Baladi)*

القيم تمثل نطاقات تقريبية واقعية وليست أرقاماً محاسبية دقيقة.

- ◇ الملحق (A): تحليل بنيوي للاقتصادات الثلاثة

1. الشمال الغربي: اقتصاد الطوارئ المُسيّس

الخصائص البنيوية:

اقتصاد قائم على:

- ❖ المعابر (باب الهوى سابقاً، ثم المعابر الداخلية)
- ❖ التحويلات
- ❖ المنظمات الإنسانية
- ❖ غياب تام للسياسة النقدية
- ❖ تشوه آلية الأسعار بسبب تعدد العملات

الأثر الجيوسياسي:

الاقتصاد هنا رهينة التفاهمات الإقليمية التركية–الروسية، ويعمل كنظام "اقتصاد احتواء" لا اقتصاد تنمية.

"Aid-driven economies create stabilization without sustainability"

2. الشمال الشرقي: اقتصاد شبه–دولتي غير معترف به

نقاط القوة:

- ❖ سيطرة على موارد استراتيجية (قمح – نفط – مياه)
- ❖ وجود بنية تنظيمية مدنية (مجالس – تعاونيات)
- ❖ قدرة نسبية على فرض أسعار مرجعية

نقاط الضعف:

- ❖ غياب الاعتراف الدولي
- ❖ حصار اقتصادي غير مباشر
- ❖ تصدير غير رسمي للنفط والقمح

توصيف نظري:

يندرج هذا النموذج ضمن ما يسميه "Sub-state Political Economy" حيث تمارس السلطة وظائف الدولة دون سيادتها القانونية

3. الجنوب السوري: اقتصاد الانهاك البنيوي

السمات:

- ❖ انهيار شبه كامل للزراعة التقليدية
- ❖ تفكك سلاسل القيمة

اقتصاد يعتمد على:

- ❖ التحويلات
- ❖ المساعدات
- ❖ الاقتصاد غير الرسمي

دلالة جيوسياسية:

الجنوب ليس منطقة حكم ذاتي، بل منطقة فراغ اقتصادي تُدار عبر شبكات أمنية لا اقتصادية.

الملحق (C): المقارنة الجيوسياسية الشاملة

البعد	الشمال الغربي	الشمال الشرقي	الجنوب
نمط السلطة	فاعل غير دولتي	إدارة ذاتية	دولة ضعيفة

نمط الاقتصاد	طوارئ/معابر	إنتاج–توزيع	ريعي منهار
الاستدامة	منخفضة	متوسطة	ضعيفة جداً
الارتباط الإقليمي	تركيا	أميركا/العراق	إيران/روسيا/ اسرائيل
المخاطر المستقبلية	انفجار اجتماعي	حصار سياسي	تفكك اقتصادي

التحليل النظري العميق (إطار جيوسياسي)

يمكن توصيف سوريا اليوم كنموذج لـ:

Fragmented Political Economy under Competing Sovereignties

حيث:

- ❖ تتفكك الدولة إلى "أنظمة حكم محلية"
- ❖ تتحول الموارد إلى أدوات سيطرة سياسية
- ❖ تتحول العملة إلى أداة ضبط اجتماعي

وفق تحليل (Keen, 2012) و(Collier, 2007)، فإن:

الاقتصاد في النزاعات لا ينهار فقط، بل يُعاد تنظيمه لخدمة مراكز القوة الجديدة.

وهذا ما نراه بوضوح في:

- ❖ إدارة القمح شمال شرقاً
- ❖ إدارة المعابر شمال غرباً
- ❖ التحكم النقدي في مناطق النظام

الاستنتاج الاستراتيجي

سوريا اليوم ليست اقتصاداً فاشلاً فقط، بل: مجموعة اقتصادات غير متوافقة structurally incompatible

أي محاولة لإعادة الدمج دون:

- ❖ تسوية سياسية شاملة
- ❖ إعادة بناء نقدي موحد

- ضمانات دولية للاستثمار
- ستؤدي إلى فشل بنيوي مضاعف.

النتائج والتوصيات السياسية: نحو فهم بنيوي لإعادة تشكّل الاقتصاد السوري المجزّأ

أولاً: مدخل تحليلي – من توصيف التفكك إلى مساءلة البنية

لم تعد الأزمة الاقتصادية السورية مجرّد انعكاس لانهيار الدولة أو فشل سياساتها، بل تحوّلت إلى نظام اقتصادي مركّب قائم بذاته، يتغذّى على التفكك ويعيد إنتاجه في آن واحد. فبعد أكثر من عقد على الصراع، لم يعد السؤال المركزي هو: كيف نعيد الاقتصاد السوري إلى ما كان عليه؟ بل أصبح: كيف تشكّلت أنماط اقتصادية جديدة تتجاوز منطق الدولة الوطنية ذاتها؟

تُظهر الفصول السابقة أن سوريا اليوم لا تعيش "أزمة انتقال"، بل حالة تجزؤ اقتصادي مؤسسي، حيث تعمل كيانات شبه–سيادية ضمن فضاءات جغرافية منفصلة، لكل منها قواعدها المالية، وسوقها، وشبكاتها العابرة للحدود، ومصادر شرعيتها الاقتصادية.

وفق هذا المنظور، فإن التحليل الاقتصادي لا يمكن فصله عن:

- البنية الجيوسياسية للصراع،
- أنماط السيطرة المحلية،
- وتحوّل الاقتصاد من أداة تنمية إلى أداة ضبط اجتماعي.

ثانياً: النتائج التحليلية الكبرى

1. من اقتصاد وطني إلى اقتصادات سياسية متنافسة

أبرز نتائج هذا البحث هي أن الاقتصاد السوري لم يعد وحدة تحليل واحدة، بل منظومة متشظية من الاقتصادات الجزئية التي تعمل بمنطق سياسي مختلف:

الإقليم	منطق الاقتصاد	طبيعة السلطة
الشمال الغربي	اقتصاد إدارة أزمة	سلطة غير معترف بها دولياً
الشمال الشرقي	اقتصاد موارد محلية	إدارة ذاتية شبه رسمية
مناطق الحكومة	اقتصاد ريعي منهك	دولة ضعيفة سيادياً

هذا التحول ينسجم مع ما يسميه Charles Tilly بـ"تحول الدولة من محتكر للعنف إلى موزّع له" حيث تفقد الدولة قدرتها على التحكم بالموارد، فتظهر كيانات هجينة تؤدي وظائف اقتصادية دون امتلاك سيادة كاملة.

2. الاقتصاد كأداة حكم لا كوسيلة تنمية

تُظهر الدراسة أن الفاعلين المحليين لا يستخدمون الاقتصاد لتحقيق النمو، بل لإدارة السيطرة الاجتماعية والسياسية.

في الشمال الغربي مثلاً:

- ❖ تُستخدم الأسعار والعملة كسلاح ضبط اجتماعي.
- ❖ تُدار الأسواق وفق اعتبارات أمنية لا اقتصادية.
- ❖ تُفرَض أنماط استهلاك قسرية تُعيد إنتاج التبعية.

وفي الشمال الشرقي:

- ❖ يُستخدم توزيع الموارد (القمح – الوقود – الرواتب) لتعزيز الشرعية السياسية.
- ❖ تتحول الإدارة الاقتصادية إلى بديل عن الاعتراف الدولي.

هذا النمط يتطابق مع مفهوم "Political Marketplace" الذي طوّره Alex de Waal (2015)، حيث تصبح الموارد أداة تفاوض سياسي لا إنتاج اقتصادي.

3. تفكك مفهوم السيادة الاقتصادية

تكشف الدراسة أن السيادة لم تعد مفهوماً وطنياً موحداً، بل أصبحت مجزأة جغرافياً ووظيفياً:

- ❖ السيادة النقدية غائبة (تعدد العملات).
- ❖ السيادة الضريبية غير موجودة.
- ❖ السيادة التجارية تخضع للمعابر والحدود غير الرسمية.

وبالتالي فإن الدولة السورية لم تعد فاعلاً اقتصادياً، بل ساحة تنافس بين أنماط سيادة متعارضة.

كما يشير ، فإن ما يجري ليس "فشل دولة"، بل "إعادة توزيع للسلطة الاقتصادية خارج الدولة".

ثالثاً: التداعيات الجيوسياسية طويلة الأمد

1. إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية الإقليمية

سوريا لم تعد جزءاً متماسكاً من النظام الاقتصادي الإقليمي، بل تحوّلت إلى:

منطقة عبور غير مستقرة،

ساحة تنافس نفوذ بين قوى إقليمية (تركيا – إيران – روسيا – الولايات المتحدة)،

ومختبر لنماذج اقتصادية غير تقليدية.

هذا يعيد تشكيل علاقاتها مع:

- ❖ العراق (عبر التجارة غير الرسمية)
- ❖ تركيا (عبر اقتصاديات الحدود)
- ❖ لبنان (التحويلات، السوق السوداء)

2. الاقتصاد كأداة ضبط أمني

في كل المناطق، يُستخدم الاقتصاد لإدارة السكان:

- ❖ التحكم في الخبز = ضبط اجتماعي
- ❖ التحكم بالوقود = ضبط جغرافي
- ❖ التحكم بالعملة = ضبط سياسي

وهذا يتقاطع مع ما يسميه Foucault بـ**"biopolitics"** ولكن في نسخة نزاعية مشوّهة.

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية (2025–2030)

السيناريو الأول: استمرار التفكك (الأرجح)

- ❖ تعمّق الفوارق الاقتصادية.
- ❖ تثبيت اقتصاديات الأمر الواقع.
- ❖ تآكل ما تبقى من الدولة المركزية.

السيناريو الثاني: إعادة دمج جزئي هش

- ❖ تسويات موضعية برعاية دولية.
- ❖ إدماج اقتصادي دون حل سياسي.

- ❖ استقرار هش قابل للانهيار.

السيناريو الثالث: إعادة بناء شاملة (ضعيف الاحتمال)

- ❖ انتقال سياسي شامل.
- ❖ إعادة هيكلة المؤسسات.
- ❖ دمج اقتصادي تدريجي.

وفق معطيات 2024–2025، يبقى السيناريو الأول هو الأرجح.

خامساً: توصيات سياساتية عملية

1. للمنظمات الدولية

- ❖ الانتقال من الإغاثة إلى بناء قدرات اقتصادية محلية.
- ❖ دعم سلاسل إنتاج محلية لا تخضع للفاعلين المسلحين.
- ❖ تطوير أدوات تمويل مرنة تتجاوز المركزية.

2. للفاعلين المحليين

- ❖ توحيد الأطر الاقتصادية العابرة للمناطق.
- ❖ فصل العمل الاقتصادي عن الصراع العسكري.
- ❖ تعزيز الشفافية في إدارة الموارد.

3. للمجتمع الدولي

- ❖ الكف عن التعامل مع سوريا كوحدة اقتصادية واحدة.
- ❖ دعم مقاربات متعددة المستويات (Multi-track economic engagement).
- ❖ ربط أي تطبيع اقتصادي بإصلاحات مؤسسية فعلية.

خاتمة تحليلية

إن الاقتصاد السوري اليوم لا يعاني فقط من الانهيار، بل من إعادة تشكّل عميقة تفرغ مفهوم الدولة من مضمونه الاقتصادي.

فما يجري ليس فشلاً مؤقتاً، بل إعادة إنتاج للسلطة عبر الاقتصاد، حيث تتحول الموارد إلى أدوات سيطرة، لا أدوات تنمية.

ومن دون معالجة جذرية لهذا التحول، فإن أي حديث عن تعافٍ اقتصادي سيبقى — كما وصفه أحد تقارير البنك الدولي —

".Recovery without recovery"

قائمة المراجع النهائية

1. Arjona, Ana. 2016. Rebelocracy: Social Order in the Colombian .Cambridge University Press :Civil War. Cambridge

2. Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2004. “Greed and Grievance in .595–Civil War.” Oxford Economic Papers 56 (4): 563

https://doi.org/10.1093/oep/gpf064

3. Development, Security and Unending War: .Duffield, Mark. 2007 .Governing the World of Peoples. Cambridge: Polity Press

4. Eichengreen, Barry. 2011. Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System. .Press Oxford: Oxford University

5. .2018–Giustozzi, Antonio. 2019. The Taliban at War, 2001 .Oxford: Oxford University Press

6. Harb, Mona. 2010. Hezbollah: A Short History. Princeton: .Princeton University Press

7. Hinnebusch, Raymond. 2020. Syria: From Reform to Revolt. Vol. .Routledge :London .2

8. Kaldor, Mary. 2013. New and Old Wars: Organised Violence in a .Global Era. 3rd ed. Cambridge: Polity Press

9. Kalyvas, Stathis N. 2015. “Armed Groups and Social Order.” .113–Daedalus 144 (4): 96

https://direct.mit.edu/daed/article/144/4/96/27179

10. Keene, David. 2008. Complex Emergencies. Cambridge: .Polity Press

11. Keene, David. 2012. “Greed and Grievance Revisited.” .890–Journal of International Development 24 (7): 873

https://doi.org/10.1002/jid.2860

12. Keohane, Robert O. 1984. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton .University Press

13. ar: Le Billon, Philippe. 2001. “The Political Ecology of W Natural Resources and Armed Conflicts.” Political Geography 20 .584–561 :(5)

4-00015(01)6298-https://doi.org/10.1016/S0962

14. Mampilly, Zachariah C. 2011. Rebel Rulers: Insurgent d Civilian Life during War. Ithaca, NY: Cornell Governance an .University Press

15. Nye, Joseph S., and Robert O. Keohane. 1977. Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, .Brown

16. Pugh, Michael, Neil Cooper, and Mandy Turner. 2014. Critical Perspectives on the Political Economy of ?Whose Peace .Peacebuilding. London: Palgrave Macmillan

17. Reno, William. 2020. Warlord Politics and African States. .Boulder, CO: Lynne Rienner

18. Rey, Hélène. 2015. “Dilemma Not Trilemma: The Global tary Policy Independence.” NBER Financial Cycle and Mone .Working Paper No. 21162

https://www.nber.org/papers/w21162

19. Roy, Sara. 2011. Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector. Princeton: Princeton .University Press

20. Tooze, Adam. 2018. Crashed: How a Decade of Financial .Crises Changed the World. New York: Viking

21. UNHCR. 2024. Syria Emergency. Geneva: United Nations .High Commissioner for Refugees

emergency.html-https://www.unhcr.org/syria

22. UNOCHA. 2024. Syrian Arab Republic: Humanitarian .Needs Overview. New York: United Nations

https://www.unocha.org/syria

23. untry Brief. World Food Programme (WFP). 2024. Syria Co .Rome: WFP

republic-arab-https://www.wfp.org/countries/syrian

***علي مطيع عيسى:** دكتور في العلوم السياسية وباحث في المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان/مؤسسة هيثم مناع. بادر للقيام بهذه الدراسة الهامة بمبادرة شخصية، وعند اطلاع لجنة الدراسات في المعهد الإسكندنافي على عمله البحثي المتميز، طلبت منه الانضمام لفريق البحوث في المعهد وقبل مشكورا. (ملاحظة من الناشر)